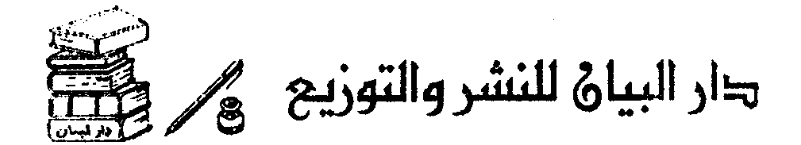
تحديد النسل بين الدين
والعلم والوطنية

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م



٢٧ ش ابن قتيبة – حى الزهور- مدينة نصر/ القاهرة – ت : ٢٦١٣٨٩٨
٧ عمارات الجبل الأخضر أمام نادى السكة الحديد - مدينة نصر/ القاهرة
ت وفاكس : ٤٨٢٢٤٨٧

الأستاذ الدكتوريحيى هاشم حسن فرغل
عميد كلية أصول الدين بالأزهر سابقا

وأستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة
الإمارات

تحديد النسل بين
الدين والعلم
والوطنية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

يشيع البعض - عمدا - جوا من الغموض والالتباس حول الفتاوى في موضوع تحديد النسل .

ويأتي الالتباس من تعمد إلقاء الضوء على جانب من موقف الشريعة ، وإعتام موقف آخر ، وفقا لسياسة إعلامية مرسومة .

إنه من الناحية الصحية ليس هناك لبس في جواز منع الحمل إذا كان هناك ضرر يلحق بالأم ، وفقا لقول طبيب مسلم حاذق ، يمكن الاطمئنان إلى علمه ودينه معا .

بل إن حكم الشرع - وفقا لفتوى كثير من الأئمة والفقهاء - يبيح منع الحمل لأسباب فردية أخرى ، مثل الرغبة في المحافظة على جمال الأم ، أو تجنب المشقة في تربية الأولاد ، وذلك بالطبع عندما لا يكون هناك خطر

من وراء ذلك على المجموع العام للأمة الإسلامية .

لكن الأمر الذي ترفضه الشريعة الإسلامية بوضوح أيضا هو الدعوة إلى منع الحمل ، أو تحديده ، أو تنظيمه أو ما شئت من الأسماء على أساس القول بأن الزيادة في النسل سوف تكون حتما على حساب مستوى المعيشة ، وأنها تعوق بحركتها السريعة حركة التنمية البطيئة التي لا يمكن أن تجاريها ، تمشيا مع نبوءة مالتس التي نشرها في بحث له عام ١٧٩٨م قرر فيه أن الثروات الطبيعية والغذاء سوف ينفذ من على الأرض إذا تركت زيادة النسل على طبيعتها ، وعند ذاك في رأيه لن يوجد على الأرض موضع لقدم ، ولن تتوفر فيها لقمة عيش .

لقد انعقد المؤتمر العالمي للسكان في القاهرة في أوائل شهر سبتمبر ١٩٩٤م ،كان له فضل إلقاء الضوء على خبيئة الدعوة إلى تحديد النسل ، وأنها ترجع إلى النظرية المالتسية .

لقد تضمن المؤتمر توصيات بتقنين الإباحية الجنسية ، والشذوذ ، وتقنين الإجهاض ، إلخ ، وانبرت الأقلام والجهات المسئولة ضد هذه الدعوات ، وشبع المؤتمر كلاما وصخبا حول المعارضين من المسلمين ، وغير المسلمين ، من ناحية ، والمؤيدين - وهم الأغلبية من ناحية أخرى ، وفي هذا الزحام خفتت الأصوات خفوتا مريبا حول أخطر رسالة جاء بها المؤتمر ، وهي تحديد النسل أو تقليله في الشعوب كثيرة التناسل، وهي الشعوب النامية والإسلامية على وجه الخصوص.

لقد كان لهذا المؤتمر فضل تعرية الدعايات الزائفة التي كانت تقوم عليها سياسة تحديد النسل إعلاميا من قبل .

فقد كانت هذه الدعايات تصدر إلى البيوت على أن الغرض من تحديد النسل هو صحة المرأة والأطفال ، وكنا - وما زلنا - نقول لهم : لماذا لا تهتمون بصحة

المرأة ، والطفل ، والرجل ، جميعا ضد الأمراض الوبائية مثل البلهارسيا التي تفترس نصف سكان الريف في مصر [1] ، والإنكلستوما ، وفقر الدم ، وأمراض البيئة الملوثة ، مثل السرطان والفشل الكلوي ، إلخ ؟

يتمسحون بيافطة « صحة المرأة » لكي لا تتوالى دورات الحمل على جسدها المهيض ، وصحة الطفل الذي تنشغل عنه والدته بهمومها الصحية إلخ .

وهم قد كانوا وما زالوا يتهربون بذلك من كشف الفلسفة الأساسية التي تقف وراء السياسات العامة لتحديد النسل ، هذه الفلسفة التي تتلخص في نظرية مالتس التي أعلنها عام ١٧٩٨م تتصادم مع العقيدة الإسلامية في الضمان الإلهي للرزق . فكانوا يخفونها في دعاياتهم ، إلى أن جاء المؤتمر الأخير للسكان الذي انعقد في أوائل سبتمبر ١٩٩٤م ، فظهرت فلسفة مالتس

(١) جريدة الوفد في : ٣١/٨/١٩٩٨ .

صريحة في أدبيات هذا المؤتمر .

يقول بعض دعاة نظرية الانفـجار السكاني في مصر : (إن مـوارد الكرة الأرضـيـة تتناقص ، بينمـا سكانهـا يتزايدون ، ومعظم الخبراء والعلماء ينذروننا منذ سنوات ويكررون الإنذار عـدة مرات بأن العـالـم كله مقـبل على مجاعة ، فالكرة الأرضية لا تنمو ، وعدد الجنس البشري لا يكف عن النمو ، ومـوارد الأرض لا تغذي الصناعة ، والزراعـة لا تـزال كـمـا هي منذ بـدء الخليـقـة ، بيـنمـا تضـاعـف المسـتـهـلكون أكـثـر من ألـف مـرة ، والذي يضاعف هذه المشكلة ويعقدهـا ليس بلدان العالم المتقدم الشبـعان ، وإنما بلدان العالـم الثالث الجائع العـاجز عن إطعام نـفسه ، وكـسوة أولاده ، والمصـمـم مع ذلك على الإنجاب بـدون ضابط ولا رابط . وقـد أصبحـت صورة المواطن في هذا العـالـم الثـالث الآن صورة إنسـان أبله ، ينتج حفنة من القـمح ، ثم ينجب عشرين طفـلا يطلبون

الخبـز . وفي مصـر أم الدنيا - هكـذا يقول - أصبـحت هذه البـلاهة مبدأ وشـعاراً ، وقـضيـة ، وأصبح الشـعار السـائد دينيـا أيضا (؟) وأصـبح ضـبط النسل حـرام ، وأصبح « حكم الإسلام » و« أمر الله » أن نلد كالجراد ، وأن نستعجل المجـاعة ، وأن نباهي الأمم بأطفال يأكلون القمامة ، وشـبـاب عـاطـل يتسـكع على الأرصـفة ..) إلـخ [1] .

هكذا يكون التـعبيـر الدعائي عن الـنظرية المالتسـية للإنفــجـار السكاني . ولهــذا وجب التـصــدي لهـذه الدعايات .

إن الأمر الذي لا شك فيه - عندنا - أن النظرية التي ابتـعثت من قـبرها ، والتي تـغلغلت في دعايات تحـديد النسل وانعـقد على مـوميـاواتها المحنطة مـؤتمر السكان الذي أشرنا إليه :

---

(١) جريدة الأخبار - صلاح حافظ - يوميات : ١٦/٨/١٩٨٨ .

لا تتفق أولا مع الدين .

ولا تتفق ثانيا مع العلم .

ولا تتفق ثالثا مع الوطنية والأخلاق .

على السواء

* * *

الفصل الأول

عدم إتفاق النظرية مع الدين

الفصل الأول

عدم اتفاق النظرية مع الدين

أما أنها لا تتفق مع الدين فذلك لأنها تتضمن تكذيبا صريحا للقرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ (٢٢) فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ الذاريات : ٢٢، ٢٣. وفي قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ النور : ٣٨ . وفي قوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ الرعد : ٢٦ . ، وفي قوله تعالى : ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ العنكبوت : ١٧ ، وفي قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ ، وفي قوله تعالى : ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا (٢) وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ﴾ الطلاق : ٣ ، وفي قوله تعالى :

﴿وَمَا من دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّـــــــهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ هـود : ٦ ، وفي قـوله تعـالى : ﴿ اللَّـــهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ الروم : ٤٠ .

والقـرآن الكريم يضـعنا أمـام ظاهـرة الربط في نسق قرآني واحـد بين صفـات الجلال الإلهي وحركـة الفلك والخلق والإحـيـاء والإمـاتة والرزق : ﴿تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾آل عمران: ٢٧ ويقـول جل جلاله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ الذاريات : ٥٨.

الله سبـحانه وتعالى يقول في الرزق إنه يأتي (بـغير حسـاب) ويأتي مالتس من قـبره ليـعقد مـؤتمراً للسلطة العـالمية الجـديدة ليـقـول : « إن الرزق يأتي في مـتواليـة حسابـية » ؟! أفبعد هذا إعـجاز كإعجـاز القرآن الكريم

الذي جاء منذ أربعة عشر قرنا ليفند للمسلمين نظرية مالتس : نظرية المؤتمر في أدق الكلمات : (بغير حساب) .

إنه لا يكون الإنسان مؤمنا مسلما إلا إذا اعتقد اعتقادا جازما بصدق القرآن في أن كل دابة في الأرض من إنسان أو حيوان أو غيرهما على الله – وحده – رزقها بوصفه مالك الملك العليم الخبير القدير الغني الكريم .

والقرآن الكريم لا يضعنا أمام هذا الضمان فحسب ، ولكنه يربطه بمفهوم العناية الإلهية بخلقه ، ذلك الذي لا يرد في قاموس الماديي والعلمانين :

يقول تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ البقرة : ٢٩ ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ﴾ لقمان : ٢٠ ، ويقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ إبراهيم :٣٣ ، ﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ النحل : ١٤، ومن هنا نفهم أن ضمان الرزق هو جزء من العناية الإلهية الشاملة للإنسان ، وهي عناية أوضحها القرآن أيما إيضاح .

وعلى أساس من هذا الضمان والعناية كانت دعوته ﷺ أمته إلى التكاثر : روى أبو داود بسنده عن معقل بن يسار عن رسول الله ﷺ أنه قال (تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة) وروى بسنده عن أنس بن مالك قال : كان رسول الله ﷺ يأمر بالباءة وينهى عن التبتل نهيا شديدا ، ويقول تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة

ومن السذاجة أن يفهم من الحديث أن الكثرة سبب كاف في القوة ، ولكن يجب أن يفهم منه أنه سبب ضروري يصير كافيا مع الأخذ بالأسباب الأخرى ..

ويحتال البعض على سنة الأخذ بالأسباب ليجعل منها : تحديد النسل أو تنظيمه ، استنادا إلى فتوى الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي مفتي مصر في جريدة الوفد بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٨٨ .

ونحن نقول : إن الأخذ بالأسباب يجب أن يكون وفق الأسلوب الإسلامي والذاتية الإسلامية ، ولا يصح أن يكون بابا لإلغاء العقيدة الإسلامية ، وفيها الضمان الإلهي بالرزق للعالمين .

والأخذ بالأسباب ليس دعوة عصرية أو حداثة حضارية ، كما قد يظن البعض ، أو يشيع المرجفون ، ولكنه أصل أصيل في عقيدة المسلم ، فالمسلم يؤمن بأنه سبحانه وتعالى خلق العالم بنظام وترتيب ، جعلت فيه المسببات نتيجة لأسباب ، ولم يخلق شيئا أُنفا بالمصادفة، قال تعالى : ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وما نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾ الحجر ٢١. ويقول تعالى : ﴿ وَاللَّهُ

يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَار﴾ المزمل : ٢٠ ، ويقـول تعالى : ﴿قد جعل الله لكل شيء قدرا﴾ ، ويقول سـبحـانه وتعالى : ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الأَرْضِ وَلَكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ﴾ الشـورى : ٢٧ . والقرآن يفـيض - وبأسـاليب متنوعة - بترتيب الأحكام الشرعـية ، والثواب والعقاب على الأسباب .

والمسلم يتـعـامل مع سنة الله في الأخـذ بالأسبـاب وفقا لضوابط معينة ثلاثة :

أولها : أن يتجنب الاعتماد عليها والثقة بها في ذاتها فهذا يكون منه شركا يرق أو يغلظ .

وثانيها : ألا يترك مـا أ مر الله به من الأسـباب ، لأن هذا التـرك رفـض لما أتى به الله ، وهو رفض قـد يكون كفرا ، وقد يكون ظلما ، وقـد يكون عصيانا ، وإنما على العبد أن يفعل ما أمـره الله وأنن يأخذ بأسبابه على نفس مسـتوى الإنصياع لأمـر الله ، وأن يتوكل عليه سبـحانه

وتعالى توكـل من يعتقـد أن الأمر كله بمشيـئتـه تعالى ، سبق بـه علمُه ، وحكمه ، وأن السـبب لا يضر بنفسه ، ولا ينفع بـنفـســه ، ولا يعطي ولا يمنع ولا يقــضي ولا يحكم ما لم تسبق به المشيئة الإلهية .

وثالثهـا : أن يعتقد أن الأسـباب منها ما هو أسـباب ظاهرة كالحركات والأعمال والسعي والتنظيم ، ومنها ما هو أسبـاب خفـية أو باطنة : ومنـها الإيمان والتـصديق ، ومـحبـة الله ورسوله ، والدعـاء ، والتـوحيـد نفسـه من أعظم الأسـباب ، بل هو أعظم الأسـباب البـاطنة ، وفي هذا السـياق يـأتي ضمـان الله للرزق سـببا من ضـمن الأسباب الباطنة في العقيدة الإسلامية ، والذين يسلبوننا هذا الضمان يسلبونا أهم الأسباب في مجال الرزق .

ومن هنـا يتــبين لنا أن الدعــوة إلى تحـديد الـنسل بدعوى الأخذ بالأسباب مـحض مغالطة بلقاء : إذ كيف يأتي الأخـذ بالأسبـاب ليلغي المقدمـات التي بني عليـها

الأخذ بالأسباب إذ هي مقدمات دينية أساسا ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب في تنظيم الأسرة ليلغي الإيمان بضمان الرزق من الله ، الذي هو الأساس في الأخذ بالأسباب في طلب الرزق ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب لنقيم سياسة على نظرية تقول بنفاد الرزق مهما كانت الأسباب ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب في إقامة الصلاة لينتهي إلى إلغاء فريضة الصلاة ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب في توزيع الزكاة ليلغي توزيع الزكاة ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليلغي فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب في الدعوة إلى الإسلام

ليلغي الدعوة إلى الإسلام ؟

كيف يأتي الأخذ بالأسباب في تحصيل الرزق ليلغي الضمان الإلهي بالرزق كأصل في الأخذ بالأسباب لتحصيل الرزق ؟

إن الأخذ بالأسباب هنا لا يكون بالكفر بضمان الله والأخذ بنظرية المؤتمر المالتسية ، ولكنه إنما يصح أن يكون أخذا بالأسباب في حالة السعي والاجتهاد ووضع السياسات الرشيدة القائمة على حكم الشرع ، والمسلمة وجهها لله .

ويجادل بعضهم في الأخذ بحديث (تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة) بأنه حديث مرسل ، مع أن هذا لا ينفي أنه من كلام الرسول ﷺ ، لأنه إذ يقوله الصحابي الجليل فمن المسلم به أنه إنما سمعه من الرسول ﷺ ، لأنه من أخبار الغيب التي لا يبتدعها الصحابي من عنده ، وإضافة إلى ذلك فقد جاء

مثله مرفوعا عن النبي ﷺ فيما روى الإمام أحمد بسنده عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال :

(تزوجوا الودود الولود ، فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة) .

يقول بعضهم : (من المعلوم أن الرسول ﷺ لا يباهي بكثرة فاسقة عاصية ضعيفة جائعة متخلفة جاهلة تستورد معظم ضرورياتها من غيرها ، وإنما يباهي بالكثرة المستقيمة القوية العزيزة الغنية التي دائما يدها هي اليد العليا ويد غيرها هي اليد السفلى) . وهذا كلام حق يراد به باطل ، صادر ممن يجهل المنهج العلمي في تفرقته بين السبب الكافي والسبب الضروري ، وما يقرره الرسول ﷺ هو من باب السبب الضروري الذي لا يمكن الاستغناء عنه ، ولكنه إنما يكتمل ليكون كافيا بالتخطيط والسعي والعمل .

من الحق أن الرسول إنما يباهي بكثرة صالحة دينا

ودنيا ، وصحيح أن الكثرة لا تمثل السبب الكافي لتحقيق الصلاح ، إذ لا بد من أسباب أخرى ، لكنها - أي الكثرة - تمثل سببا ضروريا لابد منه .

إن المذاكرة للامتحان سبب ضروري للنجاح فيه ، ولكنه ليس سببا كافيا ، إذ لا بد من انعقاد الامتحان فعلا، و.. أمور أخرى ، فهل ندعو أبناءنا إلى ترك المذاكرة لأنها ليست سببا كافيا ؟ كلا بالطبع ، لأن المذاكرة سبب ضروري لا يكون نجاح حقيقي بغيرها .

إن الرسول ﷺ وهو يصف لنا الكثرة كسبب للقوة والعز والمنعة والفلاح فإنه في الوقت نفسه يصف لنا الأسباب الأخرى التي تنضم إلى الكثرة لتؤدي الغرض المطلوب .

إن المسلمين اليوم يتدرعون بكثرتهم ، وهي سلاحهم القوي في معركة البقاء ، وهم لو كانوا مليونا صالحا بدلا من ألف مليون لتم القضاء عليهم قبل أن

يشعر بذلك أحد .

إن النظر إلى الكثرة باعتبارها شرا إنما هو نظر فاسد، بحكم الاقتصاد والتاريخ ، والواقع والصراع بين الأمم، وهو نظر الملحدين من طراز مالتس .

يقولون إن شيوخ المساجد وافقوا على تحديد النسل، فانظروا إلى هذه الواقعة التي تكذب ذلك :

في أحد اللقاءات التي نظمت لإقناع شيوخ المساجد بالدعوة إلى تحديد النسل وبعد أن ألقى أحدهم هذه الدعوة إلى الحاضرين تعرض له أحد العلماء يذكره بما جاء في الأثر : (يا ابن آدم لا تخش من ضيق الرزق ، فخزائني ملآنة ، وخزائني لا تفرغ أبدا ، وأنا لا أنسى من عصاني ، فكيف أنسى من أطاعني) ، ويذكره بقوله سبحانه وتعالى ﴿ يهب لمن يشاء إناثا ، ويهب لمن يشاء الذكور ، أو يزوجهم ذكرانا وإناثا ، ويجعل من يشاء عقيما ﴾ وما إن فرغ من كلامه حتى أخذت تصفق له -

كما يقول الخبر - (مائة وعشرون يدا تحت ستين عمامة ، ويصيح أحد شباب الشيوخ : هذه دعوة استعمارية)[1] .

ويكذب ذلك تكذيبا قاطعا ما قرره المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٦٥ حيث جاء به :

إن الإسلام يرغب في زيادة النسل وتكثيره ، لأن كثرة النسل تقوي الأمة الإسلامية ؛ اجتماعيا واقتصاديا وحربيا وتزيدها عزة ومنعة .

وأنه إذا كانت هناك ضرورة شخصية تحتم تنظيم النسل فللزوجين أن يتصرفا طبقا لما تقتضيه الضرورة ، وتقدير هذه الضرورة متروك لضمير الفرد ودينه .

وأنه لا يصح شرعا جبر الناس على تحديد النسل بأي وجه من الوجوه .

---

(١) جريدة الأخبار : ١/ ٤/ ١٩٨٦ اليوميات .

وأن الإجهاض لا يصح بقصد تحديد النسل أو استعمال الوسائل التي تؤدي إلى العقم لهذا الغرض أمر لا تجوز ممارسته شرعا للزوجين أو لغيرهما .

وإذا كان قرار المجمع قد أجاز التنظيم على المستوى الفردي فما ذلك إلا لأنه **يكون حينئذ حسب ضرورات الفرد في مواجهة تقصير سياسات التنمية ، ولا يصح أن يكون ما يباح للفرد المجني عليه مباحا للسياسات الجانية**.وعندئذ يصبح مقبولا أن الضرورة تتصور في جانب الفرد ، أما السلطات فيجب حرمانها من هذا العذر ليتحقق لديها الدافع إلى إصلاح سياساتها . وقد يجوز للفرد أن يقلل نسله لأسباب خلقية أو دينية ؛ نعم كحرصه على أن لا ينجب في وسط فاسد ، وعندئذ لا يكون ذلك جائزا على مستوى السياسات العامة التي تصنع هذا الفساد .

إن إباحة التحديد على مستوى الفرد جاءت في

مواجهة تقصير السياسات العامة في التنمية ، وعلى هذا فإن ما يباح للفرد المجني عليه بسبب هذه السياسات لا يمكن أن يكون مباحا لتلك السياسات نفسها .

إن هذه الدعوة على المستوى العام تصبح دعوة إلى تجريد الشعوب النامية من سلاحها الوحيد الذي تتوازن به أمام طغيان الدول المتقدمة والقوى الغاشمة .

إن الدعوة إلى التحديد أو التنظيم أو غير ذلك من التسميات تتعارض مع مدلول الآية الكريمة ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ الإسراء : ٣١ . لا من ناحية ما جاء فيها من تحريم القتل - فربما يقال : إن هذا التنظيم لا يعني الإجهاض - ولكن لأن التعليل الوارد في الآية ﴿ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ ﴾ يمنع من أن يكون الخوف من ضيق الرزق أمرا معترفا به في حكم الشرع الحنيف .

وما ورد من سكوت النبي ﷺ عن العزل - كما يرى

الفقهاء - لا يعني الإباحة ، لأنه من المعروف في علم الأصول : أن ما يسكت عنه النبي ﷺ في مقام الأمر أو النهي يكون محل عفو ، والعفو لا يرتفع إلى مرتبة المباح وإذن فبضميمة هذا السكوت إلى الحديث الوارد فى الإكثار وبفهم السكوت فهماً صحيحاً نخرج بأن النبي ﷺ عفا عن العزل ، ولم يبحه ، وبذلك يدخل هذا العفو في باب الرخصة التي تباح على مستوى الجزء - الفرد - لا على مستوى الكل - السياسات الإستراتيجية - والتي تباح لأسباب ليس منها الخوف من ضيق الرزق

فإذا رجعنا إلى مؤتمر السكان وجدناه يدعو إلى تحديد النسل على مستوى السياسات الاستراتيجية العامة، وعلى مستوى الأصل الثابت لا الفرع العارض ، وعلى مستوى العزيمة لا الرخصة ، ويعتمد في فلسفته على الخوف من نفاذ الرزق على وجه الأرض ، وهذا ما

يتعارض أصلا مع القرآن الكريم .

وتتمسح الدعايات القائمة لتحديد النسل في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلاَّ تَعُولُوا ﴾ النساء : ٣ . بقوله سبحانه وتعالى ﴿ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلاَّ تَعُولُوا ﴾ :أي لا تكثر عيالكم حسب زعمهم .

وهذا غير صحيح ، إذ أن من المتفق عليه أن معنى تعولوا : أي تظلموا ، وأما معنى تكثر عيالكم للفظ تعولوا فهو من الناحية اللغوية غير متفق عليه . وهو من الناحية الشرعية مرفوض إذا بني على الخوف من ضيق الرزق المرفوض شرعا . وهو الخوف الذي يستند على نظرية مالتس ، وما تحركه من سياسات الدول وهيئة الأمم المتحدة المعارضة للنصوص القرآنية الصريحة في ضمان الرزق بالله .

روى الإمام أحمد بسنده عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ في العزل : أنت تخلقه ؟ أنت ترزقه ؟ أقره قراره ، فإنما ذلك القدر) .

أما قول جابر- رضي الله عنه- فيما رواه مسلم : قال (كنا نعزل والقرآن ينزل . زاد إسحاق : قال سفيان : لو كان شيئا ينهى عنه لنهانا عنه القرآن) وقوله في رواية أخرى لمسلم بسنده عنه قال : (كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فلم ينهنا) فهو مشمول بالكراهية بدليل مايأتي :

قوله ﷺ لمن أراد أن يعزل عن هذه الجارية فيما رواه مسلم : (اعزل عنها إن شئت فإنه سيأتيها ما قدر لها) ، أي بدليل قوله (فإنه سيأتيها ما قدر لها) .

وبدليل قوله ﷺ فيما رواه البخاري : (ما عليكم ألا تفعلوا ، ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة) ..

وما رواه مسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري أنه قال : أصبنا سبايا فكنا نعزل ، ثم سألنا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لنا : وإنكم لتفعلون ؟ وإنكم لتفعلون ؟ وإنكم لتفعلون ؟ ما من نسمة كائنة إلى يوم القيامة إلا وهي كائنة) .

وما في رواية أخرى لمسلم بسنده عن أبي سعيد الخدري : جاء فيها قوله ﷺ : (ولم يفعل ذلك أحدكم؟ ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها) .

وما في رواية أخرى لمسلم بسنده عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال : (لا عليكم ألا تفعلوا ، فإنما هو القدر)

وما في رواية أخرى لمسلم : قال محمد وهو أحد رواة الحديث : قوله (لا عليكم) أقرب إلى النهي .

وما في رواية أخرى لمسلم جاء فيها : قال ابن عون

وهو أحد رواة الحديث : والله لكأن هذا زجر .

ويقول القرطبي : فكأنه قال : لا تعزلوا وعليكم ألا تفعلوا .

ويقول ابن سيرين : هو أقرب إلى النهي .

ويؤيد ذلك ما في رواية لمسلم بسنده عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت : حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول : « لقد هممت أن أنهى عن الغيلة ، فنظرت في الروم وفارس ، فإذا هم يغيلون أولادهم ، فلا يضر أولادهم ذلك شيئا »[1].

ثم سألوه عن العزل ؟ فقال رسول الله ﷺ : « ذلك الوأد الخفي » .

زاد عبيد الله في حديثه عن المقرىء وهي : ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ التكوير : ٨.

---

(١) الغيلة بكسر الغين : الجماع على الرضاع ، وبفتح الغين الغَيلة الرضاع مع الحمل

وإذن فإن ما جاء من حديث الرسول ﷺ عن إباحته العزل عن الجارية مع الكراهة فهو يرجع إلى اعتبارات كثيرة خارجة عن سياسة تحديد النسل المشار إليها ، اعتبارات منها : الخوف من ضياع ثمن الجارية عندما تصير أم ولد ، أو الخوف من دخول الولد في ربقة العبودية لتبعيته لأمه إذا كانت أمة ، أو أسباب أخرى .

أما الخوف من نفاد الرزق فمستبعد أصلا لمخالفته من النصوص ما هو قطعي الثبوت قطعي الدلالة . ومن هنا فأقصى ما يفهم من الحديث كراهية العزل ، أو إباحته كرخصة تباح للجزء لا للكل ، للفرد لا لتخطيط الدولة ، للفرد لا لتوجه الأمة ، للرخصة لا للأصل العام ، كما ذهب إلى ذلك مؤتمر المجمع في توصيته المذكورة سابقا ، ولأسباب ليس منها الخوف من نفاد الرزق .

وخلاصة القول : أننا إذا ما افترضنا - في ظل القيم

الإسلامية - مجتمعا يتوفر له الضمان الإلهي بأرزاق الله الكريم الذي لا تنفد خزائنه .

ويسوده العدل ، وينشط للعمل ، ويتحرك ضمن سياسة إسلامية رشيدة فإن الزيادة السكانية حينئذ تحسب له لا عليه .

والعكس صحيح : إذا ما بدأنا نشعر بأن هذا التزايد يحسب عليه كمشكلة لا حل لها إلا بالتقليل من النسل، ذلك التقليل الذي يعبر عنه تارة بالتحديد ، وتارة بالتنظيم ، فإن الأمر هنا يدعونا إلى تفحص هذا المجتمع، لنعرف ماذا فقد من تلك القيم ، وأولى بنا في هذه الحالة أن نساعده في استردادها ، لا أن نعوضه عنها قيما مزيفة، مهما تكالبت علينا فيها سياط العولمة والتغريب.

إن هذا المقصد المالتسي كباعث على العزل ، أو على غيره مما يدور في فلكه من الإجهاض ، والوأد ، هو تعبير عن جحود عقدي ، يقفز فوق مستوى المعصية ،

وينكمش تحت أقدام الكفر .

إن القضية التي نحن بصددها - وهي قضية التحديد أو المنع أو التنظيم أو الإجهاض بسبب الخوف من الإنفجار السكاني المصحوب بمحدودية مصادر العيش ولانقراضها - تصل إلى حد الكفر بالعقيدة الإسلامية التي تصرح بضمان الله للأرزاق .

بين الرزق والحرية :

يقول تعالى : ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ الرعد : ٢٦.

إن الله هو الرزاق ، والرزاق اسم من أسمائه تعالى ، هو الذي كما يقول الإمام الغزالي في شرح الأسماء الحسنى : هو سبحانه خلق الأرزاق ، والمرتزقة ، وأوصلها إليهم ، وخلق لهم أسباب التمتع بها ، والرزق رزقان :

رزق ظاهر هو الأقوات والأطعمة ، وذلك للظواهر وهي الأبدان .

ورزق باطن ، وهي المعارف والمكاشفات ، وذلك للقلوب والأسرار ، وهذا أشرف الرزقين ، فإن ثمرته حياة الأبد . وثمرة الرزق الظاهر قوة الجسد ، إلى مدة قريبة الأمد . والله المتولي الخلق بالرزقين ، والمتفضل بالإيصال إلى كل من الفريقين ، ولكنه يبسط الرزق لمن يشاء ، ويقدر ، وعلى العبد أن يعرف حقيقة وصف الله تعالى بأنه الرزاق ، وأن هذا الوصف لا يستحقه إلا الله تعالى ، فلا ينتظر الرزق إلا منه ، ولا يتوكل إلا عليه . روى حاتم الأصم أنه قال له رجل : من أين تأكل ؟ فقال : من خزائنه فقال الرجل : أيلقي عليك الخبز من السماء ؟ فقال حاتم : لو لم تكن له الأرض لكان يلقيه من السماء . فقال الرجل : أنا لا أقوى على مجادلتك ، فقال حاتم : لأن الباطل لا يقوم مع الحق .

ولا يفهم من كلام حاتم أن يأتي الرزق بغير سعي ، ولكن يفهم منه أنه مع السعي فمرجع الأمر فيه لله أولا وأخيرا . وعلى المسلم أن يطلب مع السعي أن يرزقه الله : علما هاديا ، ولسانا مرشدا ، ويدا منفقة ، متصدقة ، وأن يجعله الله سببا لوصول الأرزاق الشريفة إلى قلوب الناس بأقواله وأعماله ، وإذا أحب الله تعالى عبدا أكثر حوائج الخلق إليه ، وكلما كان العبد طريقا إلى وصول الأرزاق إلى الناس كلما كان له حظ من ثواب هذه الصفة ، فإن أيدي العباد خزائن الله تعالى ، فمن جعلت يده خزانة أرزاق الأبدان جعل لسانه خزانة أرزاق القلوب أكرمه الله بثواب من هذه الصفة .

ومن هنا فإننا نقول : إن زعزعة إيمان المسلم بأن الله هو الرزاق يعني ضمنا ضرب قواعد العقيدة التي تقوم عليها الحرية في الإسلام . ذلك أن الحرية في البناء الإسلامي لا تقوم على شيء مما يسمى الديمقراطية أو

الليبـرالية أو العلمانيـة أو حقوق الإنسان ، ولكنهـا تقوم على أســاس جذري في توحـيد الله تعـالى بالعبـودية ، والإيمان بأنه وحـده الذي قدر الأعـمار فلا يقـضي أجل قبل موعده ، أو بعـده ، وأنه وحده الذي ضمن الأرزاق فلا يقضي عمر بغير رزقه .

وإن المعــركة الـدائرة الآن حول السكـان والانفجـار السكاني تستـهدف القضـاء على هذه العقـيدة ، ومن ثم تؤدي إلى القضاء على الأصل الموضـوعي لوجود الحرية في المجتمع الإسلامي . وهنا تستـحكم حلقات العبودية لغير الله ، كما يريدها العلمانيون وأعداء الإسلام .

بين ضمان الرزق والعمل :

لقـد كان الإيمان الذي غـمـر قلب المسلم بأن الرزق مكفــول لكل دابة عـلى الأرض حـافــزا له علـى الكد والكفاح لتحصيل هذه الأرزاق ، ثم أصبح بعد ذلك في عـصـور الاضمـحـلال سـتارا يـخفي وراءه أصـحـاب

النفوس الضعيفة قعودهم عن العمل ، ومن الغريب أنه عندما بدأ المجتمع الإسلامي صحوته يراد لنا أن نُسلب هذا الإيمان برزق الله المكفول كطاقة روحية دافعة إلى العمل ضامنة لنتائجه المكفولة بسنن الله وقدرته وكرمه على السواء .

الإجهاض :

إن جميع الفقهاء متفقون على تحريم الإجهاض إن أتم الحمل أربعة أشهر ، فيكون إجهاضه قتلا للنفس التي حرم الله .

أما قبل ذلك فالشافعية اختلفوا حول إباحته ، والحنفية لم يبيحوه إلا لعذر شرعي ، والمالكية منعوه ولو قبل مضي أربعين يوما على الحمل ، والشيعة الجعفرية حرموه في أي تاريخ .

يقول النبي ﷺ : (إن أحدكم ليجمع في بطن أمه

أربعين يوما نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك ، ثم يكون مضغة مثل ذلك ، ثم يأتي الملك فينفخ فيه الروح) وهذا الحديث الشريف يخبرنا بنفخ الروح في الجنين بعد أربعة أشهر ، ولكنه لا ينفي وجود الحياة فيه قبل ذلك ، فيكون قبل نفخ الروح حيا بشكل من أشكال الحياة .

ويقرر الدكتور حسان حتحوت في مقال له : (إن الطب الحديث يؤكد أنه ليس صحيحا أن الحياة تدب في الجنين حال إحساس أمه بحركته في رحمها في أول الشهر الخامس ، فالجنين حي ومتحرك قبل ذلك بكثير ، وتصوير الجنين بالتلفاز في الشهر الثاني يظهره متحركا فيما حوله من سائل في رحم أمه ، ويظهره في الشهر الثالث مكتملا فيما عدا بعض التفاصيل ، وإن الدورة الدموية ودقات القلب يستطاع رصدها مباشرة في جنين الأسبوع الخامس) .

فإذا عدنا إلى الحديث النبوي الشريف وجدناه

يخبرنا عن نفخ الروح بعد أربعة أشهر ، ولكنه لا ينفي وجود الحياة فيه قبل ذلك بصورة من صور الحياة التي يبدعها الله سبحانه وتعالى ، فكيف نستنبط من الحديث جواز إسقاطه قبل نفخ الروح وهو حي ؟ إن الاعتداء عليه هنا يصبح اعتداء على الحياة وإن لم يكن ينطبق عليه وصف قتل النفس الذي لا يمكن تصوره بغير وجود الروح .

إن القرآن الكريم نفسه - كما يقول الدكتور حسان حتحوت - يشير إلى تحريم الإجهاض بقوله تعالى : ﴿ يا أيُّها النَّبيُّ إذا جاءَكَ الْمُؤْمنَاتُ يُبَايعْنك علىٰ أن لا يُشْرِكْنَ باللَّه شَيْئًا وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يزْنين ولا يَقْتُلْن أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الممتحنة : ١٢ ، وقد عرفت الجاهلية قتل الولد بالنذر للأصنام ، وبسبب الإملاق ، أو خشية

العـار بوأد البنات ، وفي كل هذه الأحـوال كـانت اليـد التي تقـتل هي يد الرجل ، ومـا عـرفت الجـاهلية مـقـتل الأولاد بيـد النساء إلا أن يكون هو الإجـهاض ، فـالآية تتحدث عن القتل الذي يكون بيد النساء ، وهو ليس إلا الإجهاض .

هذا من الناحية الدينية .

* * *

الفصل الثاني

من الناحية العلمية

الفصل الثاني

من الناحية العلمية

إن هذه المعركة الدائرة حول السكان والانفجار السكاني تستهدف - أو تؤدي - إلى القضاء على العقيدة الإسلامية من حيث تعمد إلى وضع الدين فى مواجهة مع العلم عندما يشيعون أن الانفجار السكاني نبوءة علمية . فإذا أخذنا بالعلم - كما يزعمون - تم لهم القضاء على الدين ، وإذا أخذنا بالدين - كما هو في حقيقته - تم عزل المسلمين عن العلم ، وعن الحضارة وعن مصادر القوة في العصر الحديث . ومن هنا كان لا بد لنا أن نبين أن نظرية الانفجار السكاني - كما أنها لا تتفق مع الدين - فإنها لا تتفق مع العلم .

ولنرجع بشيء من التفصيل إلى نبوءة مالتس في الانفجار السكاني : وهي تتلخص في أن المجتمع البشري يتضخم وفقا لمتوالية هندسية : ١= ٢= ٤= ١٦

= ٣٢ = ٦٤ = ١٣٢ وهكذا ، بينما النمو الاقتصادي في أقصى حالاته ينمو وفقا لمتوالية حسابية هكذا : ١ = ٢ =٣ =٤ = ٥ = ٦ = ٧ = فلو فرضنا أن الزيادة في النمو والسكان بدأ كل منها من درجة الصفر فإنه بعد سبع سنوات تكون الموارد قد وصلت إلى ٧ ، بينما يكون النمو السكاني قد وصل إلى ١٣٢، وبناء عليه فإنه إذا لم يتخذ إجراء جذري لوقف هذا التكاثر فلن يبقى على سطح الأرض بعد وقت قصير متسع للناس وقوفا.وكما يقول أرنولد توينبي : (لو تم استغلال الكرة الأرضية بالطرق العلمية ولصالح المجتمع الإنساني بأسره فلن تكفي إلى الأبد لتغذية سكان ، يتزايدون زيادة لا متناهية) .

هنا يجب أن تكون لنا وقفة .

هنا يجب أن نميز أغراض الدعاية لتحديد النسل القائمة على نظرية مالتس ، من مسار الفتوى التي

يطلقـهـا بـعض العلمـاء ، فـهـمـا لا يتـطابقـان ، ومن المستحيل أن يتطابقا .

إن هذه النظرية لا تتـفق مع العلم : إذ أقـل ما يقـال فيـها هو أنها بنيت على إحـصائيات رياضـية افتراضـية مـعـزولة تماما عن رؤية التـاريخ الطبـيـعي ، والعـوامل الغائبة، وصنع الله في الكون .

وعلى سـبـيل المثال وفي عـام ١٩٧٦ حـدد صندوق النشـاطات السكانيـة التـابع لمنظمـة الأمم المتـحدة عـدد سكان العـالم بأنه يصل فـي عـام ٢٠٠٠ إلى سـبـعـة مليـارات ، ثم خـفض الرقم بعـد ثلاث سنوات من هذا التقـدير بمقدار مليار كـامل ، وإليك حسبة بسيطة كـما يقـول فـيـليب مـوريس هاروز أسـتـاذ ورئيـس علم الاجتـماع، بجامـعة شيكاغـو ، والخبيـر العالمي في علم السكان : قبل الحرب العالميةالثانية كانت نسبة الزيادة في سكان العالم واحدا في المائة في كل عام ، ولو طبقنا هذه

النسبة على هذه الفرضيـة الآتية : نأخذ مائة شخص من الجنسين ونرجع بهم خمسة آلاف سنة فحسب ونتركهم يتناسلون بهذه النسبة ، لكانت النتيجة أن عدد السكان في عام ١٩٥٠ قد وصل إلى ٢٧٠٠ مليون شخص في كل قدم مربعة من سطح الأرض ، وبالطبع لم يحدث شيء من ذلك ، ولا قريبا منه ، وإذن فالنبوة المالتسية مبنية على أسس كاذبة ، ولا صلة لها بالعلم الصحيح[1].

وتؤكد إحدى الدراسات المنشورة بإحدى المجلات الغربية والتي قام بها أحد أساتذة الاقتصاد بجامعة إيلينوي ، واسمه جوليان سايمون ، ونشرتها مترجمة مجلة المختار عام ١٩٨٢ أن التكاثر السكاني خلال القرون القليلة الماضية لا يصح أن يتخذ قياسا أو برهانا على نمو المجتمع البشري سوف يستمر على نفس الحال

(١) كتاب (من حياة العلماء) ص ٢٩٨ - ٢٩٨ .

بشكل دائم . بل إن الأمر على النقيض من ذلك : إذ يعطينا التاريخ البشري أدلة على أن التكاثر السكاني لم يكن أبدا على نمط التنبؤ المالتسي ، ويؤكد أحد علماء البيئة البدائية واسمه إدوارد ديفي : أن المليون سنة الأخيرة كشفت عن تبدلات خطيرة ومخالفة تماما لنظرية الانفجار السكاني ، ويرصد العلماء في هذا الصدد تبدلات ثلاثة رئيسية في التكاثر البشري :

التبادل الأول : كان تكاثرا سريعاً في السكان قرابة المليون الأول قبل الميلاد، عقب إبتكار صنع الأدوات واستخدامها ، وعندما ظهرت الرفاهية تييجة هذه القدرة المستحدثة انخفض معدل التكاثر السكاني تلقائيا .

الفورة التالية : في السكان بدأت قبل نحو ١٠٠٠٠ سنة عندما أخذ الإنسان يربي قطعان الماشية ويحرث الأرض ويزرعها ، ومرة أخرى وبعدما امتص المجتمع البشري المكاسب الأولية لهذا التطور عاد معدل النمو السكاني إلى الانخفاض .

هاتان السابقتان توصيان بأن التبدل العظيم الثالث أي التكاثر الحالي الذي بدأ في الغرب قبل ما يقرب من أربعة قرون سوف يتباطأ عندما تصل التقنية الحديثة إلى المنحنى الذي تنتهي إليه .

وهنا تظهر الحقيقة القائلة بأن التكاثر السكاني يأتي كمقدمة وتمهيد للتقدم الاقتصادي ، فإذا وصل التقدم الاقتصادي إلى نقطة المنحنى المقدر له واتجه المجتمع إلى الرفاهية والاستمتاع بثمار ذلك التقدم عاد التكاثر إلى الانخفاض ، ويظهر أن المعادلة المالتسية غاب عنها عنصر هام ، وهو عنصر الوجهة البشرية بين الكد والإنتاج من ناحية ،المتعة والاستهلاك من ناحية أخرى .

وفي ذلك إظهار لجانب من جوانب ميزان الله الذي وضعه في الأرض .

ومن ناحية أخرى تؤكد الدراسات السكانية أن التكاثر السكاني يخلق أدوات للعمل ، ويسهل التنويع، ويجعل التوظيف المالي أكثر إغراء ، ومن ثم يوفر

مجالات أوسع للعمل ولتشغيل عدد أكبر من الشباب .

كذلك فإن تكاثر السكان يوفر مجالات أرحب للتوظيفات الاقتصادية والاجتماعية العظمى كالسكك الحديد ، ومشاريع السدود والخزانات العظمى والري ، إلخ .

وتؤكد الدراسة أن النمو السكاني يحقق ميزة كبرى في زيادة المخزون من المعرفة النافعة في عقول الكثرة من السكان ، فالعقول مورد مهم اقتصاديا مثل الموارد الأخرى البشرية والطبيعية ، بل هي من أهم تلك الموارد، يقول هانس بايتا الذي نال جائزة نوبل للفيزياء عام ١٩٦٧ (إن احتمالات تحقيق إنجازات خارقة في مجال الطاقة ستكون أوفر متى كان عدد العلماء أكبر ، ويؤكد أن التقدم يبقى محدودا بسبب عدم توافر العمال غير المدربين)[١].

---

(١) بحث لجوليان سايمون أستاذ الاقتصاد بجامعة إيلينوس بمجلة =

إن أصحاب نظرية الانفجار السكاني يهملون حقيقة أساسية في النمو الاقتصادي هي زيادة الإنتاجية التي تنجم عن قدرة الإنسان على الإبداع ، وهي قدرة لم يحسب لها مالتس حسابا في المتوالية الحسابية التي وضعها للنمو الاقتصادي .

إن المساهمة التي يقدمها المبدعون تكون من الأهمية بحيث تتغلب على تكاليف التكاثر السكاني .

وتقرر إحدى الدراسات التي قام بها جوليان سايموس :أن المستويات الاقتصادية التي ترافق التكاثر السريع تحقق للعامل دخلا فرديا أعلى منه في حالات التكاثر البطيء وذلك بعد مدة محسوبة علميا من ٣٠-٨٠ سنة [(١)] .

ومن علماء الإقتصاد الذين غيروا العالم بنظرياتهم يقول آدم سميث الذي يسمى في الغرب أبو الاقتصاد

= المختارمايو ١٩٨٢ .

(١) المصدر السابق .

: (إن النمــو السكانـي سـبب من أسـبــاب التـقــدم الاقتصادي حيث إنه يزيد السوق اتساعا ، بالإضافة إلى أن زيادة السكان تخلق مجالا لزيادة تقسيم العمل) .

ويقول الفـيلسوف الإنجليزي هربرت سـبنسر : (إن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الرقي البشري ، كما تدفع الإنسان دفعـا إلى التقدم ، وهي في الحقيـقة أعظم عامل لرقي الإنسان) .

وتسقط نظرية مالتس من اعتبارها الإمكانات الهائلة الموجودة في الطبـيعة والتي يكشف عنهـا العلم الحديث تبـاعا ، وهي من ثـم تجهل مـا حدث بـعد ظهـورها من ثورات علميـة أسقطت تماما ادعـاء المتوالية الحسـابية في نمو الموارد .

تجـهل ثورة عـصـر البــخـار ، وتجـهل ثورة عـصـر الكهرباء ، وتجهل ثورة عصـر الذرة ، وتجهل ثورة عصر الكمـبـيـوتر ، وثورة عصـر الفـضـاء ، وثورة الهندسـة

الوراثية والمعلومات .

إن نظرية مالتس معزولة عن التطور العلمي الحديث الذي فتح آفاقا من خزائن الله للتغذية لم تكن تخطر ببال والتى يكشف عنها العلم الحديث جيلا بعد جيل :

اكتشاف ثروات الانضباط الأخلاقي

اكتشاف ثروات الطاقة البخارية

اكتشاف ثروات الطاقة الكهربية

اكتشاف ثروات الطاقة النووية

اكتشاف ثروات باطن الأرض

اكتشاف ثروات أعماق البحار

اكتشاف ثروات الهندسة الوراثية

ويكفي أن نذكر التهجين الذي حول إنتاج الفدان من ستة أرادب من القمح إلى خمسة وعشرين إردبا ،

وتحويل الماء المالح إلى عذب ، ومضاعفة استفادة النباتات من الضوء ، وصناعة الملابس من نسيج الألياف الصناعية .

ولم ينظر مالتس إلى العوامل الإنسانية في سلبياتها وإيجابياتها على السواء : فالظلم الاجتماعي الدولي - على سبيل المثال - هو الذي يوقع الناس في الحرج ، وما يزال يرن في الأسماع تصريح أمين عام الأمم المتحدة - داج همرشولدر - الذي ذكر فيه أن الميزانيات التي تخصصها حكومات العالم للحروب تكفي لزراعة صحراء العالم .

ولا يقل عن ذلك أهمية أن هذه النظرية تسقط من اعتبارها الإمكانات الهائلة التي يمكن أن يحققها التقدم الأخلاقي - لو تم في جانب منه - عن طريق محاولة تطبيق مبادىء الإخاء والتعاون والعدالة والإخلاص في العمل .

كـذلك فـإن هذه النظرية تتـعـارض مع العلم الذي يقرر أن الإنسان من شأنه أن ينتج أكثر مما يستهلك .

إن من أبرز الحـقـائق الاقتـصـادية أن الإنســان ثروة إنتاجية مماثلة للثروة الطبيعية في أهميتها لتحقيق الكفاية، وإذا كانت مطلبا لا ينتهي عند حـد فإن ذلك يتوافق تماما مع أرزاق الله في أرضه وسـمائه مما يدل على أن عقـيدة الإسلام في ذلـك - لا مالتس - هي العـقيدة التي تـتفق مع فطرة الإنسان ، وطموحه وقدرة الله وكرمه على حد سواء .

وهذا يعني أن التـقديرات التي يسـمونهـا علمـية لا تنطبق على ما يحدث في ملك الله .

إنه لا يمكن إن تكون نظرية الانفجار السكاني نظرية علميـة بينما هي مخالفـة للواقع الملموس على مسـتوى الدول المختلفة .

يقول أحد الكتاب الغربيين « أرجانسكي » فيما نشرته جريدة الشعب بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٨٨ : (إن الزيادة السكانية في أوربا هي التي أمدتها بالأيدي العاملة التي أنجزت النظم الاقتصادية والصناعية الحديثة داخل البلاد ، وزودتها بالمهاجرين الذين خلقوا لأوربا حلفاء في الخارج ، وزودوها بالإداريين والجنود الذين ساعدوا على خلق امبراطوريات مترامية الأطراف تمتد إلى نصف مساحة الكرة الأرضية وتضم ثلث سكانها).

ولقد تقدم الإنتاج خطوات رائعة إلى الأمام مع زيادة النسل في كثير من البلاد النامية نفسها . فقد أظهرت دراسة للبنك الدولي أنه بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٧٥ كان دخل الفرد في البلاد النامية يزداد بسرعة توازي - وأحيانا تفوق - سرعته في البلاد المتقدمة .

ففي الصين والأفواه فيها تتعدى البليون استطاعت خلال خمس سنوات فقط أن تزيد مقدار إنتاجها

الزراعي من الطعام بنسبة ٤٠ ٪ ، وبدأت بعد اكتفائها في تصدير الحبوب بمعدل خمس ملايين طن في العام . وبعد أن كانت تستورد في العام الواحد أربعة ملايين بالة من القطن أصبحت تصدر في العام الواحد مليون بالة في العام . ويقول ريتشارد نيكسون الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية (في حين انخفض دخل الفرد السوفيتي بعد سنوات من حكم جورباتشوف فإن مبادرات الرئيس دنج في الصين ضاعفت الدخل الريفي للصين في خلال ست سنوات ، كما ضاعفت دخل الفرد خلال عشر سنوات ، وكذلك تضاعف معدل النمو في المحصول الزراعي أربع مرات من ٢ ٪ إلى ٨ ٪ خلال سنوات ٧٩ - ١٩٨٤ ، وتقوم الصين حاليا بإنتاج ما يكفي لإطعام شعبها المكون من ١٥٠٠ مليون نسمة ، مع وجود فائض للتصدير)(١) .

---

(١) انظر كتاب « انتهزوا الفرصة » لريتشارد نيكسون ط. أولى نشر قايتباي الإسكندرية ص٢٢١ .

وفي بنجلاديش - التي أثارت إشفاق العالم بسبب نقص مواردها من الغذاء كان لديها حسب إحصائية ١٩٨٦ اكتفاء ذاتي من الإنتاج الزراعي .

والهند - بلاد المجاعة سابقا - ضاعفت إنتاجها من القمح منذ السبعينات ، وفي أعقاب النجاح الباهر الذي حققته المكسيك ، وأصبحت الهند تسوق في عام ١٩٨٦ ما يزيد عن حاجتها ، ومحصولها من الأرز زاد بنسبة ٣٠ ./· بينما استطاعت ولايتان فقط في العام الماضي أن ترفعا محصولهما من القمح بنسبة ٤٠ ./· .

وحققت أندونسيا اكتفاء ذاتيا في الأرز وتصدر الفائض منه .

ووصلت الزيادة في الإنتاج الزراعي باليابان - تايوان - الفيليبين - تركيا : بين عامي ١٩٧٠ / ١٩٨٢ إلى الثلث [١] .

---

(١)جريدة الأخبار - مها عبد الفتاح ٣٠/ ٤/ ١٩٨٦ .

وحدد رابيسكو في عام ١٩٤٧ أمام لجنة التعاون التابعة للأمم المتحدة موقف **الاتحاد السوفيتي** السابق بوضوح حين قال : (إننا نعتبر كل اقتراح يقدم لهذه اللجنة بغرض تحديد الزيجات أو تحديد عدد الأطفال داخل إطار الزواج همجيا بربريا . إن الانفجار السكاني ليس إلا ثمرة النظام الرأسمالي . ومن الممكن مواجهة أي زيادة في السكان إذا طبق نظام اجتماعي سليم . يجب أن يتبع الاقتصاد عدد السكان لا العكس .) [١] .

ويذكر بعض المراقبين أن **اليابانيين لم يلجئوا إلى الإجهاض عقب الزيادة السكانية** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من أجل الحد من زيادة السكان ، وإنما الأمر كان كما يقول (أن اليابان قاومت بكل شدة كل محاولة في طريق تنظيم النسل الذي سبب الإجهاض عقب الحرب العالمية الثانية أنهم فوجئوا بنسب عالية من

---

(١)دور المتغير السكاني للأستاذ / صلاح فهمي ص ٢٨٠ .

المواليد غير الشرعيين غير المنتمين للشعب الياباني ، نتيجة وجود جيش الاحتلال الأمريكي ، وأنه يوجد باليابان قانون يسمى قانون الجنس ، لا يسمح بإنجاب طفل شرعي من أجنبي ، ومن هنا اجتاحت البلاد موجة من الإجهاض ، وأخذت شكلا وبائيا ، فسمحت الحكومة بإجرائه بالطريق الطبي ، واليابان من الدول المتحفظة جدا في استعمال وسائل الحمل ، لدرجة أنه حتى كتابة هذا الكلام - عام ١٩٨٢ - من الصعب جدا استعمال هذه الوسائل : من الحبوب واللولب ، إلا تحت رعاية طبية مشددة [(١)] .

وفي **مصر** أعلن الدكتور صبحي عبد الحكيم أستاذ الجغرافية السكانية ورئيس مجلس الشورى الأسبق بمصر في ندوة للسكان عقدت بقاعة المؤتمرات بكورنيش

---

(١)جريدة الأهرام ١٩/ ٣/ ١٩٨٢ : كلمة الدكتور عزيز البنداري رئيس جهاز تنظيم الأسرة بمصر ، في ندوة الأهرام .

النيل أمام جمع كبير من الوزراء وكبار المسئولين ، في ٢٨/ ٣/ ١٩٨٧ : (أنه لا توجد أصلا مشكلة سكانية في مصر ، لأنها قادرة على أن تعول مئات الملايين من السكان) [١] .

ويذكر الأستاذ الدكتور عبد المجيد فراج الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أنه ليس بمصر فائض بشري ، فيقول : (قد يكون العكس هو الصحيح في بعض الأحوال ، لأن مصر تشكو بالفعل من ندرة أو عجز أو نقص في بعض الكفاءات والمهارات ، مما أدى بأجور بعض هذه المهن إلى الارتفاع الحاد المتسارع) [٢] .

ويدرك الفلاح المصري النسبة الطردية بين كثرة النسل وسعة الرزق ، وفي هذا يقول الكاتب الكبير الأستاذ أنيس منصور : (لا توجد وسيلة لإقناع الفلاح

---

(١)جريدة الوفد : ٣٠/ ٣/ ١٩٨٧ .

(٢) جريدة الأهرام : ١٧/ ٣/ ١٩٨٢ .

المصري بأن تكون أطفاله أقل عددا ، فالأطفال قوة عاملة فالطفل يتقاضى ما بين خمس جنيهات وعشرة جنيهات في اليوم الواحد ، إذن ليست الأيدي الكثيرة هي التي نشكو ، وإنما هي الأيدي التي لا تعمل) [1] .

كذلك فإن هذه النظرية لا تتفق مع العلم لأن العلم يكشف عن وجود ميزان إلهي في المخلوقات ، يتمثل في زيادة النسل تتناسب عكسيا مع مستوى المعيشة ، أي أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة قل النسل ، وكلما انخفض مستوى المعيشة زاد النسل ، هكذا يؤكد توماس ديلبي : أن حالة النقص في الغذاء يؤدي حتما إلى زيادة الإنجاب والعكس صحيح ، ففي رأيه توجد زيادة مستمرة في القدرة على الإنجاب عند المجموعة التي تعاني من نقص ما لديها من غذاء بينما يوجد نقص مستمر في القدرة على الإنجاب بين أفراد المجموعة المترفة ، والمزودة بما

---

(١)جريدة الأهرام ١٩/ ٥/ ١٩٨٦ .

تحتاج إليه من غذاء و كماليات [1] .

والأمر في هذا يجري على نفس السنة التي يجري عليها في عالم الحيوان بشكل عام ، إذ تزيد نسبة التناسل في الحيوانات الدنيا ، وتقل في الحيوانات العليا تحقيقا للتوازن الإلهي في الكون بين عوامل الضعف وعوامل القوة ، حجبا لطغيان الأقوياء وجبرا لضعف الضعفاء .

ومعنى هذا أن النسل يقل فى المجتمع بسبب ارتفاع مستوى المعيشة ، ويصل عند حد معين من التقدم الحضاري إلى نقطة التوازن ثم التراجع . وهذا واضح ظاهر في المجتمعات المتقدمة . فقلة النسل فيها ليست نتيجة دعاية أو خطة رسمية ، ولكنها تيجة طبيعية للرفاهية الاقتصادية ، أو ما يسمى التقدم ، وحدثت هذه القلة رغم أنف التخطيط والمسئولين عنه في هذه المجتمعات . وهي أي قلة النسل مصدر شكوى

---

(١)كتاب دور المتغير السكاني لصلاح فهمي ص ١١٩ .

المسئولين عن هذه المجتمعات . وهم يشعرون بالذعر من أجل ذلك ، وهذا هو السر الخفي لانعقاد مؤتمر السكان، إذ يتخذونه وسيلة لحل مشاكلهم في التناقض ، وما يتهددهم من الفناء ، وذلك بضرب التكاثر في الدول المتخلفة .

وعلى هذا الأساس يخطىء من يظن أن علينا في الدول المتخلفة أن نوفر الرخاء قبل أن نسمح بزيادة النسل ، لأن هذا التصور ضد قوانين الطبيعة التي هي قوانين الله . لأننا إذا حققنا الرخاء أولا - جدلا - فلن تأتي الزيادة بعد ذلك ، ووفقا لهذا القانون : فالعكس مما يروجه دعاة التحديد هو الصحيح : إن ارتفاع مستوى المعيشة هو الذي يؤدي إلى قلة النسل ، وليست قلة النسل هي التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة .

إن بعضهم أخذ يفكر في استغلال قانون التناسب العكسي (كلما زاد التقدم قل النسل ، وكلما قل التقدم

زاد النسل) استغلالا خبيثا ، ففي الرابع عشر من شهر يونيو ١٩٩٦ عقدت « جلسة استماع » حول القضية السكانية في مبني الكنيسة البروتستانتية بالعاصمة الألمانية « بون » اشترك فيها عدد من كبار العلماء الألمان إضافة إلى رجال الكنيسة والشخصيات العامة . ومن أهم ما قيل في تلك الجلسة كلام الدكتورة شارلوت هوت التي مثلت المؤسسة الألمانية للدراسات السكانية ، فقد ذكرت أن النمو الصناعي في ألمانيا خلال القرن الأخير أدى تلقائيا إلى إنخفاض في معدلات الخصوبة ، ومن ثم إلى تراجع عدد أفراد الأسرة ، وقد تسارع معدل الانخفاض بسبب شيوع استخدام حبوب منع الحمل ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط الأبناء في الأسرة الألمانية من خمسة إلى اثنين فقط .

وكانت نتيجة ذلك أن أصبح المجتمع يواجه أزمة اجتماعية واقتصادية فريدة في بابها ، إذ صارت هناك

نسب متـزايدة من المسنين تعتـمد في حـياتهـا على قوى عاملـة من الشبـاب تتضاءل حـينا بعد حـين ، وقد أثار كلام الدكتورة شارلوت في الجلسة - كما يقول الأستاذ فـهـمي هـويدي - تسـاؤلات ثلاثة رددتهـا تعـليـقـات الصحف الألمانية :

أولهـا: أنه إذا كـان التـصنيع يؤدي تلقـائيـا إلى محـدودية عدد الأسرة فلماذا لا تـساعد الدول المتقـدمة دول العـالم النـامي على التـصنـيع لكي يتكـفل ذلك بتحـديد سكانه ؟ وكأن التـقدم الصناعي للدول النامـية أكـثـر قبـولا وأقل خطرا لدى الـغرب من كـثـرة هؤلاء السكان .

ثانيها : أنه إذا كانت وسـائل تنظيم الأسرة تؤدي إلى ذلك الخلل الاجتـماعي الذي أصاب ألمانيا فـما جدواها إذن ؟

وثالثها : أنه إزاء الأزمة التي تواجه ألمانيا من جراء الكساد السكاني فهل ستضطر حينئذ إلى استيراد عمالة من الخارج لكي تحافظ على معدلات نموها الاقتصادي ؟

يقول الأستاذ فهمي هويدي : وفي الندوة التي عقدها مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة في الأسبوع الماضي ٦/ ٩/ ١٩٩٤ أثارت الدكتورة سلوى سليمان مديرة مركز البحوث الاقتصادية بالجامعة المشكلة من زاوية أخرى ؛ فقد ذكرت أن أي مجهود عن تنظيم الأسرة لن يحقق مراده ما لم تبذل جهود مسبقة لحل مشكلة الفقر ، حيث يمثل الإنجاب لدى الفقراء مصدرا إضافيا للدخل باعتبار أن كل طفل يولد « يترجم» بعد سنوات قليلة إلى دخل يخفف من محنة الأسرة الفقيرة وأعبائها لذلك فمن الطبيعي في ظروف كتلك أن يسعى رب الأسرة لزيادة أبنائه ، وأن يصم

أذنيه عن كل دعاوى تنظيم الأسرة أيا كانت وجاهة مبرراتها [1] .

إن النظرة إلى النمو السكاني في البلاد النامية على أنه شر لا خير فيه نظرة قاصرة لأن زيادة السكان هي التي توفر أهم عناصر الإنتاج وهو الإنسان المنتج إذا ارتبط به التخطيط الصحيح .

ومن حقنا هنا أن نستشهد بالتطور الاقتصادي الهائل الذي حققته دول آسيوية في الفترة من ١٩٧٠- ١٩٩٠ بالرغم من النكسة التي حصلت لها بعد ذلك نتيجة سوء الإدارة ، وعوامل أخرى ليس من بينها كثرة النسل .

ففي غضون ثلاثة عقود فقط - كما جاء بكتاب « آسيا الصاعدة » لمؤلفه البريطاني جيم روفر الذي عمل مراسلا للإيكونومست ، في آسيا ، ثم مديرا تنفيذيا لها

---

(١) مقال الأستاذ فهمي هويدي بجريدة الخليج

- حذت أربع دول آسيوية - هي **كوريا الجنوبية ، وتايوان وهونج كونج ، وسنغافورة - حذو اليابان** ، فخرجت سريعا لعنة الفقر ، وبدأت بمضاعفة اقتصادها مرة كل ثماني سنوات ، بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٨٥، ثم ما لبثت أربع دول أخرى هي **ماليزيا وتايلاند والصين وأندونسيا** أن لحقت بالركب ، وحققت نسبة نمو تراوحت بين ٨-٢١ ٪ ، وإحدى النتائج الأساسية لهذه القفزات الهائلة - كما يقول جيم روفر - في هذه الدول التسع هي أنه بين عامي ١٩٧٠ -١٩٩٠ هبط عدد الفقراء من ٤٠٠ مليون إلى ١٨٠ مليونا ، برغم أن عدد السكان ازداد بنحو ٤٢٠ مليوناً في الحقبة نفسها ، وهذا يعني أن الإنجازات الاقتصادية أنقذت ٦٥٠ مليون نسمة ، من براثن الفقر ، وهذا أروع إنجاز اقتصادي في التاريخ [1] .

وهكذا يكون الرسول ﷺ قد وضع أيدينا منذ أربعة عشرة قرنا على عنصر هام من عناصر الإنتاج والتقدم

(١) نقلا عن جريدة الخليج مقال سعد محيو ١٥/٩/١٩٩٨ .

والرقي ألا وهو الكثرة العاملة كعامل من عوامل التقدم.

ومن هنا يتبين لنا أن نظرية الإنفجار السكاني وهي التي نعلم أنها وراء الدعوة إلى تحديد النسل : ليست من العلم في شيء .

والدين الإسلامي إذ يعارضها - على المستوى التخطيطي العام - فإنه لا يقع بذلك في صراع مع العلم، كما يدعي أصحاب الاتجاهات الإلحادية والعلمانية ، في المجتمع الإسلامي .

إن هذا يعني أن نمو الموارد لا يأتي حسب زعم مالتس وأتباعه بمتوالية حسابية ، ولاحتى بمتوالية هندسية، ولكنه يعني أن خزائن الله لا تنفد ، وهو وحده الذي يملك مفاتيحها يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر وفقا لمتوالية إيمانية مرتبطة بالعمل .

❊ ❊ ❊

الفصل الثالث

دعوة لا تتفق مع الإخلاق أو الوطنية

الفصل الثالث

دعوة لا تتفق مع الأخلاق أو الوطنية

وهي - أى الدعوة إلى تحديد النسل - ليست من الأخلاق في شيء ، فالذين يتحدثون عنه في المؤتمر السكاني المذكور سابقا يفضلون أن يتم إنفاق سبعة عشر مليارا من الدولارات على سياسة الحد من النسل في الدول كثيرة النسل على أن يوجه منها شيء إلى سياسة التنمية في تلك الدول ، والمضحك في الأمر أن الدول المتقدمة المستفيدة أساسا من تحجيم سكان الدول النامية لا تمول من هذا المبلغ أكثر من الثلث ، بينما الضحايا هم الذين يمولون الثلثين .

وتنفضح لاأخلاقية هذا المؤتمر بدعوته إلى تحديد النسل عندما نلاحظ ما ذكره الرئيس حسني مبارك من الإحصائية التي تبين تغول العالم المتقدم في الحصول على ثمرات الدخل العالمي ، حيث ذكر أن ١٠٪ من

سكان الأرض يحصلون على ٧٥ ٪ من الدخل العالمي

ومن هنا كان من البديهي أن يتوجه المسيطرون على المؤتمر إلى تخفيض سكان العالم الثالث ، لا إلى رفع دخولهم ، لتكون الحصيلة النهائية في خزائنهم . وفي صالحهم : لتكون في صالحهم خفضا لعدد سكان العالم الثالث ، ولتكون في صالحهم خفضا لمستوى المعيشة لدى سكان العالم الثالث معا ؛ هكذا الأمران معا.

إن المجتمع الإسلامي يتوفر له الضمان الإلهي بأرزاق الله الكريم الغني الذي لا تنفد خزائنه ، وهو بإسلاميته - مجتمع يسوده أخلاقيات العدل ، ويؤمن بالعمل ، ويتحرك ضمن سياسة إسلامية ، وعلى هذا الأساس فإن التزايد السكاني في المجتمع الإسلامي يصبح له ولا يحسب عليه .

إن الكثرة سبب ضروري للتقدم التنموي ، وإن لم يكن سببا كافيا ، وفي الحالة الإسلامية بالذات أصبحت الكثرة اليوم هي السلاح في معركة البقاء ، وهي - أى الكثرة - أصبحت في الحالة الفلسطينية بصفة أخص السلاح الفعال لتحقيق الحلم الوطني الفلسطيني ، وإن الأمر الذي سيضطر الصهاينة إلى القبول بالدولة الفلسطينية - بل إلى السعي إليها - هو تكاثر عدد العرب حتى يهلع اليهود من أن يصيروا قلة في دولتهم ، وهم يحاولون إبعاد ذلك اليوم بتصدير سياسة المؤتمر السكاني ، وفلسفة مالتس الزائفة .

وللأسف فالبعض منا يروج لهم هذه البضاعة المغشوشة .

وخصومنا يدركون أهمية زيادة السكان في بناء الحضارة ، يقول أحد تقارير الأمم المتحدة : (إن الدول القابلة لمجاراة الأزمنة المتغيرة في القرن الواحد والعشرين

سوف تكون تلك الدول - أو اتحادات الدول - التي لا يقل تعداد سكانها عن مائة مليون [1] ، والدعوة إلى تحديد النسل تخفي - بطريقة غير أخلاقية - هذه الحقيقة.

ومجمل ما تقدم يعني أن الدعوة إلى تحديد النسل - على المستوى العام - دعوة إلى تجريد الشعوب النامية من سلاحها الوحيد الذي زودها الله به لتتوازن مع طغيان القوى الغاشمة . وهذا هو محور كونها دعوة مغشوشة مبنية على الخداع والنفاق ، فمن ثم هي دعوة لا تتفق مع الأخلاق بقدر ما أنها لا تتفق مع الوطنية . إذ هي مجرد خديعة تصدرها الأمم المتقدمة المهددة بتناقص النسل إلى الأمم المتخلفة المسلحة بزيادة النسل لتجردها بذلك من سلاحها الوحيد الذي تصارع به الفناء الشامل وتلك الأسلحة التي يملكها أعضاء النادي الذري العالمي

---

(١) مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل بالأهرام ٢٧/ ٢/ ١٩٩٠ .

.. ووفقا لتقديرات الخبراء فإن سلاح الذرية سوف يكون هو السلاح ضد سلاح الذرة .

ذلك أن خطر تناقص السكان في العالم المتقدم يهدد **حلف الأطلنطي** نفسه ، ففي دراسة أعدها بعض الخبراء العسكريين عن مستقبل هذا الحلف أن أمامه مشكلة خطيرة ، ذلك أنه أخذ يسحب قواته أخيرا من بحيرة متناقضة - كما يقولون - إذ يواجه نقصانا في شبان سن التجنيد ، مما اضطر ألمانيا الغربية إلى زيادة مدة التجنيد من ١٥ - ١٨ شهرا ابتداء من العام ١٩٨٩ ، بينما أخذت تستعين بعض الدول الأوربية بتجنيد النساء في الخدمة العامة [١] .

ولقد جاء في تقدير بعض العسكريين أنه إذا وقعت حرب نووية فإن أربعمائة مليون أمريكي وسوفيتي سوف يقتلون [٢] .

---

(١) مقال محمد العزب الأخبار ١٦/ ٨/ ١٩٨٨ .

(٢) الأهرام ٢٠/ ٩/ ١٩٨٨ .

نعم هذا هو الفزع الأكبر الذي يجعلهم يلتفتون إلى خطورة وضعهم السكاني في مقابل بلايين السكان في البلاد النامية .

ونحن لا نذهب في هذا وراء الخيال ،فقد حصلت صحيفة نيويورك تايمز على نسخة من مذكرات جروميكو ، يتفق فيها مع اعتقاد الزعيم الصيني الكبير ماو - كما تقول الصحيفة - بأن الصين يمكنها الإنتصار في نووية حتى لو خسرت ٣٠٠ مليون نسمة ، لأنه أي ماو كان يؤمن بأن بلاده تقدر على الخروج من الحرب النووية لتواصل الحرب بالأسلحة التقليدية ، بينما تكون قد قضت على الرأسمالية الغربية .

ومن هنا يرهب الأقوياء الذريون سلاح الذرية ، ويرون أنه ليس - كما يظن الكثيرون - أضعف من سلاح الذرة . ويصبح المستقبل بناء على التحليل للأمة الأكثر عددا . إنه عندما يتقاتل عمالقة القنبلة الذرية

والهيدروجينية والمكروبية فمن سوف يرث هذه الحضارة؟ إنها الأمة التي يظل لها بالرغم من ذلك فائض سكاني.

وقد بينت دراسة تناولت أبعاد هذه القضية منذ عشر سنوات الأخطار التي تهدد الغرب نتيجة تناقص السكان لديه :

وذلك أن عدد المواليد في **ألمانيا الغربية** يتناقص سنويا بمقدار أربعمائة ألف ، وإذا لم ينجح الخبراء في مواجهة هذا التناقص فإن عدد سكان ألمانيا الحالي الذي بلغ ستين مليونا ، سيتراجع ليصبح ثمانية وثلاثون مليونا فقط عام ٢٠٣٠ .

وهو يتناقص في فرنسا بمقدار مائة ألف سنويا ، بينما تشير الحسابات المستقبلية إلى أن عدد الذين تجاوزت أعمارهم خمسة وثمانين عاما يتضاعف في

المستقبل[1]

وتقول الأستاذة مها عبد الفتاح في بابها « قليلا من الدبلوماسية » في جريدة الأخبار :

نحن هنا نبدو مشغولين بهموم ما يسمى بالانفجار السكاني أو كثرة المواليد وحملات تحديد النسل المسماة بتنظيم الأسرة ، والتي ينفق عليها وفيها الكثير .. مع أن العالم المتقدم من حولنا له فيما يختص به وبشعوبه رؤية أخرى ومفهوم مختلف ، فقد نشرت صحيفة (يو - إس - نيوز إند وورلد ريبورت) الأمريكية واسعة الانتشار سلسلة تحقيقات في عام ١٩٨٥ حول ما أطلقت عليه « سياسة الإخصاب وإنتاج الأطفال » **عرضت فيه لظاهرة تناقص المواليد عن المعدل المتعارف عليه في أمريكا وفي أوربا ، وعرضت للأسباب ، وكيفية التغلب عليها ..**

(١) جريدة الأخبار ، مقال عالم الغد للأستاذ مجدي فهمي ، بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٨٨ .

وانعقدت ندوة أيضا في واشنطن في نفس العام ، ولذات الأسباب وكانت مهمتها أن تكون جرس إنذار يرن وينبه إلى أن **القوى العظمى تحتاج إلى شعوب عظمى** أو كبرى من حيث الكم والتعداد ، وعلى حد ما ذكره في الندوة : أن إمكانات **الولايات المتحدة** في الحفاظ على قاعدتها الصناعية والاقتصادية إنما تعتمد على قوة الكم تماما كما تعتمد على إمكانية الكيف ، هذا وتتطلب ضرورات الحفاظ على الأمن القومي للبلاد توافر القوة البشرية جنبا إلى جنب مع التكنولوجيا المتقدمة ، فأمة مقدارها مائتان وخمسون مليونا تستطيع أن تبني غواصات وطائرات وتغزو الفضاء وتهبط إلى القمر ، ولكن الأمم ذات الشعوب المحدودة الكم يكون طموحها بالضرورة محدودا ، ومهما كابرت تلك الأمم أو حاولت أن تضرب بالكيف النوعي قانون الكثرة العددية .

وفى الإحصائيات **الألمانية الغربية ما** يفيد أن في عام ١٩٧٥ قلت نسبة المواليد إلى حد أن زاد عدد الوفيات على عدد المواليد بحوالي ٢٣٥ ألف نسمة .

وفي **السويد** أيضا .. فمنذ عام ١٩٧٦ بدأ عدد الوفيات لديها يزداد عن عدد المواليد لأول مرة في تاريخ السويد .

وفي **إيطاليا** كان معدل المواليد منذ خمسين عاما ٢٩,٤ في الألف ، وفي عام ١٩٩٠ صار ١٠,٢ في الألف .

وفي **المانيا الغربية** تقول إحصائيات عام ١٩٩٠ أن الذين يموتون يوميا يصل إلى ١٨٨٣ شخصاً يومياً ، أما عدد المواليد فهو ١٧٤٩ يوميا ، ومعنى هذا أن عدد سكان ألمانيا الغربية يتناقص بمعدل ١٤٣ يوميا .

وفي **بريطانيا** كان عدد المواليد في الستينيات ١٨,٨

في الألف ، أما في عام ١٩٩٠ فقد صار ١٣,٦ في الألف .

أما **رومانيا** فقد كان هناك منذ عام ١٩٩٠ حملة حكومية دعائية واسعة ناشدت الرومانيين « أن يستخدموا روحهم الوطنية للحفاظ على مستقبل البلاد» وسنت قوانين تمنع الإجهاض .

أما في **المجر** فقد انخفض معدل المواليد من ٢٣ في الألف في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى ١١ في الألف عام ١٩٤٨ .

وتشير الإحصاءات - كما جاءت في مقال الأستاذ فهمي هويدي - إلى أن سكان **الولايات المتحدة** كانوا يمثلون ٦./٠ من العالم في سنة ١٩٥٠، وهذه النسب تنخفضت إلى ٥./٠ في سنة ١٩٨٨ ، ومن المتوقع أن تتراجع إلى ٤./٠ في بداية القرن الواحد والعشرين ، ثم تتدهور أكثر وأكثر في سنة ٢٠٢٠ ، وليس الأمر

مقصورا على **الولايات المتحدة** ، ولكن **أوربا** معرضة للمصير ذاته ، فقد **كانت تمثل ١٥ ./.** من سكان العالم عام ١٩٥٠ ، ووصلت هذه النسبة إلى ١٠ ./. في عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن تنخفض إلى أقل من ٧ ./. في عام ٢٠٢٥ .

وإذا استمرت تلك المعدلات كما هي فإن شعوب العالم النامي ستصبح هي الكتلة البشرية الأكبر في الكرة الأرضية .

وعلى سبيل المثال فإن سكان أفريقيا الذين كانوا يمثلون ٩,٨ ./. من سكان العالم في سنة ١٩٥٠ ، سترتفع نسبتهم في عام ٢٠٢٥ إلى ٢٠ ./. حسب تقديرات خبراء السكان بالأمم المتحدة .

ومع نهاية القرن الواحد والعشرين سيكون في مقابل كل فرد أوربي أو أمريكي ١٨ فردا من أبناء العالم

الثالث[1] .

وإذا رجعنا إلى الماضي الأبعد قليلا سنجد أنه فيما بين أعوام ١٨٠٠ ، ١٩٤٠ كان الشغل الشاغل لكل دولة غربية باستثناء الولايات المتحدة هو زيادة معدل مواليدها وتكبير شعوبها .

ففي عام ١٨٠٠ لم يكن شعب فرنسا يزيد على ٢٨ مليونا ، وكان همهم ومثار انشغالهم هو زيادة معدلهم الديموجرافي - أي السكاني - ليصبح ندا للإمبراطورية الروسية . وما بين عامي ١٨٧٠ إلى ١٩٤٠ أي خلال سبعين عاما صعد تعداد الشعب فوصل إلى حدود ٤٠ مليونا .. وبعد احتلال قوات النازي للعاصمة باريس ندب الماريشال بيتان حظ فرنسا بقوله « مواليد أقل،وأسلحة أقل ، وحلفاء أقل ، هذه هي أسباب هزيمتنا ».

---

(١) جريدة الخليج ١٩٩٤/٩/٦ .

باختصار كان الشغل الشـاغل لكل دولة أوربية فيما بين أعوام ١٩٠٠ إلى ١٩٤٠ هو نسبة مواليدها .

وبعد انتـهاء الحـرب العالمية الثـانية بدأت مـعدلات المواليـد في الارتفـاع في كل العـالم الغـربي عمـومـا ، وبدت في السبـعينيات وكأنـها استقـرت أعلى قليلا من معدلها السابق في الخمسينيات ، والستينيات ، ...

ولكن بدءا من عـام ١٩٦٤ بـدأ مـعـدل المواليـد في أوربا والولايات المتحدة يهبط مرة أخرى .. وحدث المثل في المجتمعات الإشتراكية بأوربا الشرقية .

وتبين من الدراسات أن السبب يرجع إلى تكنولوجيا منع الحمل وتداولهـا في الأسواق ، والتشريعـات بإباحة الإجهاض ، والنسبة العالية في الطلاق .

ويقـول خـبـراء السكان في **فرنسا** : إذا أخــذنا في الاعتبـار أن نسبة الوفيات سـتستمر في الانخـفاض فإن

المصير المحتوم للشعب الفرنسي سيكون الشيخوخة ، أي مجتمع يسيطر عليه الشيوخ سيطرة كاملة . ذلك أنه ابتداء من عام ٢٠٠٥ سيزداد عدد من تجاوزت أعمارهم الـ ٧٠ عاما ، وتتناقص في الوقت نفسه أعداد الشباب .

بل إن من تجاوزوا الـ ٨٥ عاما سيصل عددهم إلى أكثر من مليون .. مقابل ٧٠٠ ألف فقط الآن ، وسيشكل من تجاوزت أعمارهم الـ ٦٠ عاما حوالي ثلث السكان مقابل ١٨٪ الآن ، والنتيجة الحتمية هي تناقص أعداد من هم دون الـ٢٠ عاما ، وازدياد هائل في عدد المتقاعدين ، مما يعني حدوث انقلاب مذهل في الهرم التقليدي لأعمار السكان في كل بلد ، .. أي التقلص في قاعدة الهرم .

وفي استفتاء أجرته مؤسسة علمية فرنسية شمل خمسمائة خبير في العلوم الاجتماعية حول آفاق سنة ٢٠٠٥ أجمعوا على أنه لا مفر من حدوث زلزال عنيف

في الخريطة السكانية .. بسبب التأثير المتزايد للمسنين الذين قد يقاومون كل تجديد ، ومن الصعب استبعاد احتمال يبدو غريبا الآن .. وهو أن يسيطر قانون صراع الأجيال على كافة العوامل المحركة للصراع الاجتماعي في أوربا [١] .

وفي **بريطانيا** أطلقت الحكومة حملة عام ١٩٩٠ حذر فيها وزير العمل من انخفاض المواليد ، قائلا : « خلال التسعينيات لن تزيد قوة العمالة في بريطانيا إلا زيادة طفيفة ، ذلك أننا نتحرك صوب فترة التغيرات الديمجرافية العميقة .

ولقد أدى ذلك إلى مشكلة الإعالة بين الأجيال ، إذ يعد كل جيل مسئولا - أدبيا - عن رعاية الجيل الذي سبقه ، وهنا تذكر الإحصائية أنه في **المانيا** - عام

---

(١) جريدة الأخبار ٥/ ٧/ ١٩٨٨ .

١٩٩٠ خرج على المعاش ٤٩٪ من العمال ، ويقدر الخبراء هناك أنه في عام ٢٠١٠ ستتصاعد النسبة لتصبح ٧٤٪ .

وطبقا لدراسة قامت بها **السوق الأوربية المشتركة** سيكون ١٨,٤٪ من سكان السوق في سن المعاش ، (٦٥ عاما) ، أما اليوم فلا تصل هذه النسبة إلى أكثر من ١٢,٤٪ وتقرر الدراسة أنه عندما تصل نسبة أرباب المعاشات إلى ١٨,٤٪ فيستهلكون ٥٥٪ من الموارد الطبية .

وفي رأي عدد من خبراء السوق أن زيادة نسبة المسنين وتدهور المواليد سيؤدي إلى تدهور الأعمال والتجارة ، فالمسنون لا يستهلكون كثيرا مثل الشباب ، إنهم لا يشترون سيارة سيارة جديدة ولا يغيرون أدواتهم المنزلية ، ولا يعيدون طلاء منازلهم [(١)] .

---

(١) جريدة الوفد ١٠/ ٥/ ١٩٩٠ .

وقد أجرت وزارة الدفاع الأمريكية في عام ١٩٨٨ سلسلة من الدراسات حول تأثير النمو السكاني في العالم على المصالح الأمريكية ، وقد نشرت جامعة جورج تاون هذه الدراسات من خلال مركزها للدراسات الاستراتيجية ، حذرت فيها من خطورة تناقص قوات حلف الأطلنطي نتيجة لتراجع معدلات الإنجاب في أوربا وزيادة نسبة المسنين . ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة أن النمو السكاني في العالم يهدد بصورة كارثية المصالح الاستراتيجية الأمريكية ، **وأن جهود ضبط النسل ووقف نمو العالم الثالث ينبغي أن تلقى اهتماما يعادل ما توجهه الولايات المتحدة لإنتاج الأسلحة الجديدة** (١) .

وتواجه أوربا المشكلة بالتشجيع على زيادة النسل :

وكل من زار **فرنسا** في الشهور الأخيرة من عام

---

(١) مقال فهمي هويدي بجريدة الخليج ٦/ ٩/ ١٩٩٤ .

١٩٨٦ لاحظ الحملة القومية المركزة لدفع الشعب الفرنسي إلى زيادة الإنجاب ..

لافتات كبرى في كافة مواقع التجمعات ، في الشوارع ، في أنفاق المترو ، في المصانع ، وفي كل مكان، تحث وتعلن عن المزايا والحوافز التي تقدمها الحكومة للطفل الثالث والرابع ، حتى بلغ آخر ما وصلت إليه الحوافز مبلغ ألفي فرنك شهريا ، تقدمها الدولة إلى أسرة الثاني ، أما الرابع فله من المزايا ما هو أكثر .

ولم تبدأ هذه الحملة في فرنسا بين يوم وليلة ، وإنما في خلال عام ١٩٨٣ صدر بيان من وزير الشئون الاجتماعية في الحكومة الاشتراكية السابقة دعا إلى إصدار برنامج عمل جماعي بين دول المجموعة الأوربية يدعو - جماعيا - شعوبهم إلى زيادة الإنجاب ، وجيسكار ديستان عندما كان رئيسا للجمهورية طرح

مفهومه في المجتمع الذي لا يستطيع أن يضمن تجدده بالوفرة المطلوبة هو مجتمع « محتوم المصير » ، والرئيس الفرنسي ميتران طرح هذا الموضوع ، واعتبره نذير شؤم للغرب . ومسألة زيادة تعداد الشعب الفرنسي تتخطى حواجز ما بين الحزبين ، وتدخل دائرة الإجماع السياسي، وتعتبره مشروعا قوميا له جذور .

وقد صدر بيان في فرنسا عام ١٩٨٦ قانون خفف القيود التي كانت على الدعم المقدم للأطفال استفادت منه مائة وستو ألف عائلة جديدة ، وتم منح الوالدين العاملين منحة تصل إلى أربعمائة دولار شهريا ، حتى عيد الميلاد الثالث ، لكل طفل .

وليست فرنسا وحدها هي التي توالي مثل هذا الاهتمام الشديد لزيادة معدل مواليدها . وإنما **ألمانيا الإتحادية** أيضا : فبدءا من عام ١٩٦٦ وبعد أن لاحظت حكوماتها أن عدد العائلات التي تنجب ثلاثة أطفال فما

فوق قد هبط بنسبة الثلـثين . بدأت فأوقفت باب الهجرة أمام « العمال الضيوف » ورفـعت ألمانيا الغربية - سابقا - المنحة المعـروفة باسم « الكسندر جـيلت » - أى منحة الأطفال التي تعطى عند مـيلاد طفل ثان - من ٧٣٦ إلى ٨٥٨ دولار سنويا .

وتأســست هيـئـة جـديدة أطـلق عليـهـا اسم « الأم والطفل » وهي تشـبه رعاية الأمـومة والطفـولة ، وتقدم مسـاعدة ماليـة لكل سيـدة حامل تصل إلى ٣٦٨ دولار شهريا .

ومنذ عـام ١٩٨٦ **والعائلات الدانمركية** تتلقى منحة ماليـة تصل إلى ٨١٥ دولار لكل طفل تحت أربعة عـشر عام [١] .

وفي **الاتحاد السوفيتي** - إلى عهد قريب قبل سقوطه - كـان الزوجـان يمنحان عـلاوة شـهـرية تصل إلى ربع

---

(١) جريدة الوفد ١٠/٥/١٩٩٠ .

المرتب الشهري ، وذلك لمدة ثلاث سنوات بعد ميلاد طفلهما الأول . وتزيد هذه العلاوة لتصل إلى ٣١٪ من المرتب الشهري ، إلى أن يصل الطفل إلى العام السادس .

وتقدم **تشكوسلوفاكيا** - إلى عام ١٩٩٠ - قروضا ذات فائدة منخفضة للمتزوجين الجدد ، وتلغي جزء من القروض في أول عيد ميلاد للطفل الأول ، وتلغي جزء أكبر من القرض في أول عيد ميلاد للطفل الثاني .

أما **ألمانيا الشرقية** - قبل الاتحاد مباشرة - فتقدم منحة شهرية للطفل الأول ثم منحة أكبر للطفل الثاني ، وهكذا ...

ومشكلة المشاكل في موضوع تحديد النسل بوجه عام : **أنك لا يمكنك أن تغير اتجاهات السكان فيها بقرارات تصدر بين يوم وليلة** ، بمعنى أنك بسياسة التحديد إذا وصلت إلى وضع خطر يتناقص فيه

عدد السكان بوجه عام حيث تزيد الوفيات على المواليد فإنك لا تستطيع أن تغير الاتجاهات السكانية التي زرعت بسياسة تحديد النسل بقرار يدعو المجتمع إلى زيادة النسل ؛ هنا : لقد أفلت الزمام . من هنا فإن كل الحوافز التي وضعت في أوربا لزيادة النسل ولأنها جاءت بعد تعذرالاتجاه إلى تخفيض النسل لم يكن لها إلا تأثير محدد - كما تقول الدراسة السابقة وهكذا فضل كثير من السياسيين الغربيين - في صدد معالجة الوضع المتفاقم في بلادهم - توجيه انتباههم إلى الناحية الأخرى من الكرة الأرضية ، وإلى الجنوب ، وإلى المناطق الإسلامية بالذات بحثا عن تخفيض النسل ليعود التوازن إلى أوضاعهم السكانية .

وتم تتويج هذا الاتجاه بعقد المؤتمر الدولي للسكان بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٤ .

دعوة غير أخلاقية :

ومن هنا يتضح أن الدعوة إلى تحديد النسل دعوة غير أخلاقية ، لأنها تعمد إلى الخديعة في مجال الصراع بين الأطفال والقوميات ، ومن ثم يلتقي فيها الخروج على الأخلاق والوطنية معا .

كذلك فهي دعوة غير أخلاقية لأنها تعتمد على الانحلال الأسري باعتباره وسيلة من وسائل تحديدالنسل وقد رأينا مصداق ذلك في وثيقة المؤتمر السكاني الذي انعقد أخيرا إذ كان هناك تركيز على أساليب الممارسة الجنسية خارج نطاق الزواج وتشجيع عليها . ولم يأت ذلك عفوا أو اتفاقاً ، ولكنه جاء باعتباره وسيلة لمنع النسل بقدر الإمكان ، فإذا كان هؤلاء - في العالم المتقدم - قد تورطوا في هذه الممارسات ولم يعودوا راغبين أو قادرين على الامتناع عنها فلا أقل من أن يصدروها إلينا لتفعل فعلها في تحديد النسل في العالم

الثالث .

إنها دعوة غير أخلاقية لأنها تقوم على الغش والخداع والكذب وتصدير المرض - الذي يشكون منه في بلادهم - إلى الشعوب التي تمثل مصدر الخطر لدى المروجين لهذه السياسات .

وهو في نفس الوقت يكشف النقاب عن وجه **الرأسمالية القبيح** في المتاجرة بمصائر الشعوب . ذلك أنه في عام ١٩٨٩ أعلنت دراسات أجرتها ثلاث مجموعات من الباحثين الطبيين أن نسبة الإصابة بسرطان الثدي بين النسوة اللواتي يتناولن حبوب منع الحمل تزيد مرتين إلى أربع مرات عن نسبتها بين اللواتي لا يتناولن هذه الحبوب ، وأن الإصابة إن لم تحدث أثناء فترة الخصوبة فإنها تحدث في وقت لاحق من حياتهن . وقد ترتب على ذلك أن أصيبت النساء بالذهول والإحباط والخوف ، وأصيب أصحاب مصانع إنتاج

حبوب منع الحمل بالهلع [1] .

وفي رأى الدكتورة جيرمين جرير: أن الفزع من الانفجار السكاني إنما خططت له حركة أعطت مصانع وسائل منع الحمل أسواقا جديدة ، وقد بدأ الفزع من الانفجار السكاني أول ما بدأ عام ١٩٥٤ عندما ظهرت نشرة صغيرة تحمل اسم القنبلة البشرية أصدرها هيو إم مور ، وهو مخترع إحدى وسائل منع الحمل ، وبحلول عام ١٩٦٠ قامت مؤسسة مور بحملة أسمتها حملة الطوارئ الخاصة بسكان العالم ، وهي الحملة التي نجحت بعد ست سنوات في الحصول على دعم حكومة الولايات المتحدة لها ، وقد رسمت الحملة صورة للعالم وقد اجتاحته جحافل الجياع كثيري النسل ، من الشعوب السمراء والصفراء ، وهم يستنزفون موارد الغربيين - حسب زعمهم - الذين التزموا بتحديد النسل ، وهكذا

---

(١) جريدة الاتحاد ١٩٨٩ .

على حد تعبير جيرمين جرير أصبحت جموع الباحثين حسني النوايا مجرد أدوات لنظريات فجة يمينية .

هذا وتشير الباحثة - وهي إحدى نصيرات الحركة النسائية في القرن العشرين - إلى بعض الجوانب اللاأخلاقية والاإنسانية لمنع الحمل في العصر الحديث ، وقد جاء ذلك في كتاب لها بعنوان (الأنثى الخصي The Femle Eunuch) وتقصد : النسوة اللاتي اندفعن وراء حبوب منع الحمل ، وأصابهن العقم وتقدمت بهن السن . وتظهر الدكتورة جرير نوعا من الاشمئزاز وهي تدين نزعة الناس في الغرب إلى « المتعة العقيمة » ، وهي تقصد بذلك متعة الجنس المحصنة ضد الإنجاب بوسائل منع الحمل ، وهي نفس المتعة التي يسميها القرآن الكريم (سفاحا) في قوله تعالى ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ النساء : ٢٤ .

وفي كتابها الجديد « الجنس والمصير » هجوم شديد على دعاة الحرية الجنسية ، بعد أن ظلت حتى عهد قريب من دعاتها المرموقين .

وتهاجم الكاتبة الدوافع وراء محاولة إقناع شعوب العالم الثالث بممارسة منع الحمل ، وتتساءل : ألا تقوم من خلال الدعوة إلى تحديد النسل بتحطيم نظامهم الطبيعي ؟ (التوازن الإلهي) .

وتقرر أنه يوجد أطفال غير مرغوب فيهم في الغرب أكثر مما لدى الشعوب الفقيرة في الشرق ، ويعود السبب فى ذلك إلى أن نمط الحياة في الغرب هو نمط معاد للأطفال . وأن النساء اللواتي يتمسكن بإنجاب الأطفال يتعرضن لاضطهاد أدبي وللاتهام بأنهن يعزلن أنفسهن في بيوتهن الصغيرة ، وأن الأطفال يعيشون في عالم منعزل عن الكبار ، ولا تتاح لهم فرص التعامل إلا مع قرنائهم من الأطفال ، حتى الطريقة التي تتم بها ولادة

الأطفال في الغرب في المستشفيات أسهمت في إضعاف صلة الأم بالطفل ، ثم تقول بالنص : (**من الناحية التاريخية ظلت المجتمعات الإنسانية محبة للأطفال ، أما المجتمع الحديث فهو فريد في عدائه لهم** ، ونحن في الغرب نمتنع عن إنجاب الأطفال لا لأننا معنيون بقضية الانفجار السكاني ، ولا لأننا نشعر أننا لا نستطيع تحمل عبء تربية الأطفال ، ولكن لأننا لا نحب الأطفال (١).

والدراسات الأوربية عندما تحدد إشارة البدء في الانخفاض الحاد في المواليد - أسوة بأوربا - فإنها تشير إلى أسباب غير أخلاقية . يقول ليون تاباه أحد خبراء الديموجرافيا ورئيس قسم السكان - على مدى اثنتي عشرة عاما على الأقل - بالأمم المتحدة - : (عدة

---

(١) مجلة الثقافة العالمية الصادرة من الكويت « المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب » العدد ١٧ - يوليو ١٩٨٤ ، ونحن نذكرها بقوله تعالى ﴿ أرأيت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم ﴾ صدق الله العظيم .

عوامل قدمت كتفسير لهذه الظاهرة : - ظاهرة انخفاض المواليد في الغرب - تحرر المرأة ، وانتشار وسائل منع الحمل التي اعتبرت « ثورة في الجنس » ، وتقنين الإجهاض) .

ويقدم الخبراء إحصاءات لكل عامل من هذه العوامل ، ففي عام ١٩٦٥ - على سبيل المثال وهو تاريخ إدخال حبوب منع الحمل في ألمانيا الغربية - انخفض معدل المواليد إلى النصف . وفي الاتحاد السوفيتي - آنذاك - تقوم كل امرأة في سن الحمل بعمليتي إجهاض كل عام ، قد يصل عددها أضعاف ذلك في بعض الأحيان .

وتعتبر إيطاليا صاحبة ثاني أعلى معدل إجهاض في أوربا ، رغم أنها كاثوليكية ، ورغم أن الفاتيكان يمنع الإجهاض ، وتقول الإحصائيات الرسمية : إن هناك

٣٥٧ حالة إجهاض لكل ألف طفل وليد [١] .

ويربط القرآن الكريم بين الانحراف الأخلاقي في العلاقات الجنسية وبين مفهوم « السفاح » يقول تعالى ﴿ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ ﴾ النساء : ٢٤ . والمسافحة مأخوذة من السفح، وهو إهدار الشيء بإلقائه بعيدا عن غرضه المقدر له ، مما يعتبر ربطا بين الانحراف الأخلاقي في هذه العلاقات وبين الممارسات العصرية التي تتيحها وسائل منع الحمل السفاحية .

......

ومن هنا يتضح - كما قلنا - أن الدعوة إلى تحديد النسل دعوة غير أخلاقية ، ولأنها تعمد إلى الخديعة في مجال الصراع بين الأوطان والقوميات ، ومن ثم يلتقي فيها الخروج على الأخلاق والوطنية معا .

ولنذكر هنا مقالة الأستاذ نورمان بريل (إن أية

---

(١) جريدة الوفد المصرية ١٠/ ٥/ ١٩٩٠ .

جماعة تمارس تحديد النسل ستقضي على نفسها ويحل محلها أولئك الذين يحتفظون بغريزة التناسل غير المقيد[1] .

وبناء على ما تقدم فإننا يمكننا أن نرى لمؤتمر السكان المشار إليه فوائد :

فهو أولا قد كشف زيف الدعايات المحلية التي كانت - وماتزال - تدعي الحرص على صحة الأم والطفل - ولو أرادوا لعالجوا الفقر والبلهارسيا - فإذا بها وقد انضمت إلى فلسفة المؤتمر تسفر عن السبب الحقيقي ، ألا وهو ما يسمى الانفجار السكاني ، الذي تعرضنا لبطلانه فيما سبق دينيا وعلميا .

ولهذا المؤتمر فائدة ثانية ، هو أنه قد كشف عن زيف الدعايات التي كانت - وما تزال - تدعي - كذبا - أن منهج الأخذ بالأسباب والمسببات يعني فضل القلة على الكثرة ، فإذا بها وقد انضمت إلى حقائق المؤتمر تبين أنه

ما تزال الزيادة السكانية هدفا أسمى في البلاد الغربية ، فلما عجزت عن الوصول إليه هناك اكتشفت بديله : ألا وهو التناقص السكاني في بلاد العالم الثالث .

كما أنه قد كان لهذا المؤتمر فضل الكشف عن زيف الادعاء حول ما يسمى « الحضارة الإنسانية المعاصرة » ، حيث تبين من خلال أحداث المؤتمر أن ثقافة تحديد النسل إنما تأتي ضمن سياق كامل من الغزو الحضاري ، في إطار ما تجاهله البعض أو أنكروه ، ثم عادوا واعترفوا به وأعلنوه ، ألا وهو إطار صراع الحضارات . يقول السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرية في تعليقه على هذا المؤتمر : (اتضح لنا أن المسألة ليست صياغة فقرات عن الجنس والزواج ، بل كان هناك نوع من الفكر تؤمن به مجموعة الدول مقابل فكر آخر لدول أخرى ، يعني كان هناك حوار وصدام وتنافس فكر ديني وحضاري ، وكل مجموعة تحاول أن تسيطر وتفرض

رأيها خاصة في مثل هذه المؤتمرات [1] .

ضد الوطنية

يقول الأستاذ عادل حسين الأمين العام لحزب العمل : (إنهم يزعمـون أن دعوتهم لوقف النمـو السكاني في آسيـا وأفريقـيا وأمريكا الـلاتينية ترجع إلى خـوفهم من انتشار الفقر في هذه الأصقاع ، وهي مقولة لا تقوم على أســاس عـلمي .. ثم من أيـن أتاهـم كل هـذا الحـــدب والحنان ، وهم الذين نهبوا ثرواتنا وفرضوا علينا التخلف الاقتصادي منذ قرون ، وأغرقونا الآن في الديون .

كـمـا قـتلـونا في الماضي بالقنابـل والرصـاص لكي يحكمـوا سيطرتهم علينا ، وليـثروا على حـسابنا فـإنهم اليوم يسعون إلى قتلنا ووأد عيالنا من أجل الغرض نفسه لكي نستمر في الفقر ، وليس من أجل أن نحقق ازدهارا

---

(١) جريدة الخليج ٢٤/٩/١٩٩٤ .

وتنمية . وقد أوضح الأستاذ فرانك نوتشتين ،وقدمديراً لمركز البحوث في جامعة برنستون ثم رئيسا للجنة الإسكان في الأمم المتحدة - في لحظة صدق : أنه يجب « إعداد برامج للحد من النمو السكاني في نصف الكرة الجنوبي ، وإلا فإن التقدم الاقتصادي في هذه الأصقاع سيؤدي إلى قيام عالم في المستقبل تتحول فيه الدول المسيطرة حاليا إلى أقلية يتضاءل وزنها باطراد ، ويقل بالتالي باطراد نصيبها من ثروة العالم ، وتقل قدرتها على التحكم فيه .إن تحديدنا لسياستنا القومية نحو المناطق المتخلفة يجب أن يتحقق في ضوء هذه الحقيقة » وفي هذا الاتجاه نفسه كتب جان كلود شسنيه - مدير المعهد الوطني للدراسات السكانية باريس - « إن أوربا تواجه غلبة المسلمين عليها والأفارقة ، مع اتساع الفجوة السكانية والاقتصادية بين شمال البحر المتوسط وجنوبه ، فمع تركز الثراء في الشمال الأوربي سيتحرك الناس من

الجنوب إلى الشمال وفي الجنوب ستبزغ قوى فتية بفضل الزيادة في حجم سكانه التي تبعث على الحيوية ، وفي المقابل فإن قوى الشمال الهرمة ستذوي مع النقص في عدد السكان »

يقول الأستاذ عادل حسين : إنهم يخشون إذن من زيادة البشر في بلادنا ، لا لأنها تضرنا ، ولكن لأنها تضرهم هم ، لأنها تحاصرهم وتقضي على ظلمهم لنا واستغلالهم . فالزيادة السكانية في البلاد المقهورة – مع الانخفاض المتواصل في الدول الصناعية – تؤدي بالفعل إلى « تأثير عميق في النظام السياسي الدولي ، وفي توازن القوى العالمي « كما جاء في بحث لمؤتمر نظمه الجيش الأمريكي عن التخطيط طويل الأجل ١٩٩١ . وقد عبر عن هذا المعني قبل ذلك بحث أعده الصهيوني هنري كيسنجر حين كان مستشارا للأمن القومي في الولايات المتحدة حين اعتبر زيادة السكان في العالم

الثالث تهديدا للأمن القومي الأمريكي ، ووصل في هذا إلى ضرورة التركيز بشكل خاص على تخفيض النمو السكاني في ثلاث عشرة دولة ، حددها ، منها سبع إسلامية ، وعلى رأسها مصر ، أو فيها أقلية مسلمة كبيرة مثل الهند ، وقد كانت مذكرة كيسنجر هذه nssm200 ممنوعة من التداول والنشر حتي عام ١٩٩٥ [١] .

ويقول الأستاذ فهمي هويدي : منذ عدة عقود وعلماء السياسة والاجتماع في أوربا والولايات المتحدة يحذرون من المصير الذي ينتظر نفوذ القارتين ومكانتهما في العالم ، وإذا ما استمرت معدلات النمو السكاني في الكرة الأرضية كما هي عليه دون ضبط أو تعديل يقول جون بورجوا بيشا أحد مسئولي مركز الأبحاث السكانية الدولية في باريس « إذا استمر الوضع كما هو عليه فالمستقبل ينذر بكارثة كبيرة » إذ في حين تدهور

---

(١) جريدة الشعب المصرية ١٢/٨/ ١٩٨٤ .

الأوضاع السكانية في الغرب من جراء تدني معدلات الإنجاب بصورة غير مسبوقة في تاريخه ، فإن الخصوبة العالية الحاصلة في العالم النامي تكاد تحدث انقلابا في خريطة العالم السكانية على حد تعبيره .

من ناحية أخرى - كما يقول الأستاذ فهمي هويدي - كتب نورمان ستولتنبرج المفوض السابق لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة مقالا في صحيفة « كريستيان سيانس مونيتور » سنة ١٩٩٠ قال فيه بوضوح : إن هذه الزيادة المطردة في سكان العالم الثالث والدول الأفريقية خاصة « تهدد أمن الدول الأوربية بشكل مباشر » .

يقول الأستاذ فهمي هويدي : هذه الخلفية تفسر الضغوط الفكرية التي تمارسها الدول الغربية مستخدمة في ذلك الأمم المتحدة لمحاولة وقف نمو العالم الثالث بكل وسيلة ، ليس قلقا على عافيته ، ولا سعيا إلى تنميته ، وإنما دفاعا عن نفسه ودرءا للمخاطر التي

يتخوف منها الغربيون إذا ما استمر نمو سكان العالم الثالث ، وتراجع سكان العالم الصناعي والمتقدم[1] .

على ضوء هذه الحقائق كيف يكون الجواب على السؤال التالي : ما مدى السياسات المحلية في البلاد النامية عندما تتبنى نفس سياسات التخريب التي يضعها العالم المتقدم ويصدرها إلينا ؟

ما مدى جهلهم ، إن لم نقل ما مدى وطنيتهم وولائهم لمجتمعاتهم خصوصا ، وللمجتمع الإسلامي عموما ؟

ضد القضية الفلسطينية

يقول الأستاذ أحمد بهاء الدين نقلا عن بن جوريون (في سنة ١٩٥٠ كانت نسبة زيادة النسل بين اليهود ٢,٦٪ بينما هي بين العرب ٣,٧٪ ، أما في عام

(١) جريدة الخليج ٦/٩/١٩٩٤ .

١٩٦٧ فقد هبطت نسبة الزيادة عند اليهود إلى ٣,١٪ ، وزادت عند العرب إلى ٣,٤٪) .

ويقول بن جوريون أيضا : (إن أكبر مشكلتين تواجهان إسرائيل في العشرين عاما المقبلة هما تزايد نسبة السكان العرب ، وتحول اليهود عن الأعمال اليدوية إلي التجارة والأعمال الوسيطة) ويروي بن جوريون كيف فشلت حكومات إسرائيل المتعاقبة في مجهوداتها لزيادة معدل النسل عند اليهود ، ويعبر بن جوريون عن المأزق الذي تجد فيه إسرائيل نفسهافيقول : (إن الدولة نظريا ومظهريا لا تستطيع أن تعلن عن امتيازات للذين ينجبون أكثر وأن تعلن أن هذه الامتيازات تقتصر على رعاياها اليهود لأن هذا سيكون عملا مفضوحا أمام العالم) . ويقول : (فالحل هو أن تكون جمعيات يهودية يكون من حقها توفير هذه الامتيازات لليهود فقط ، وهذه الجمعيات تكون مدعمة

بالطبع من الدولة من طرف خفي ، ومن الأموال اليهودية العالمية التي تتلقاها الدولة) .

ضد العالم الإسلامي

إنه لمن الواضح أن استشعار أوربا وأمريكا لخطر زيادة السكان في العالم الثالث يتضاعف عند نظرهم في المجال الإسلامي بوجه خاص .

يقول الإمام محمد عبده في رسالة الرد على هانوتو (يرى كميون أن يخلى وجه الأرض من الإسلام والمسلمين ، ويستحسن هانوتو رأيه ، لولا ما يقف في طريق ذلك من كثرة عدد المسلمين ..) [١] .

ويسرد الدكتور محمد البهي عوامل انحسار الإسلام في القرن العشرين ، فيذكر من بينها : (دور الصليبية الجديدة باسم تنظيم النسل ، وتنظيم النسل عملية

---

(١) رسالة الرد على هانوتو للإمام محمد عبده ص ٤٢ .

قصدت بها الصليبية الجديدة الحد من عدد المسلمين في العالم ، وإذ المعروف أن المسلمين مكرمون عند الله بالخصوبة الجنسية التي يراها الآخرون من أعدائهم خطرا عليهم إذا انضمت إلى الإيمان بالإسلام ، ولذا يحذر الأعداء البلاد الإسلامية مما يسم الانفجارالسكاني [(١)] .

وقد جاء في مجلة سويسرية - أن سكان الدول الإسلامية يتزايدون بمعدل يفوق معدل ازدياد سكان الدول الأخرى في شتى أنحاء العالم ، وقالت مجلة ليبدو أنه مع حلول عام ٢٠٢٠ فإن واحدا من كل أربعة أشخاص في العالم سيكون مسلما . وأضافت : أن العالم الإسلامي يشهد نموا في ولادة الأطفال المسلمين الأمر الذي سيترتب عليه مضاعفة عدد المسلمين في الثلاثين سنة المقبلة بحيث يصبح عدد المسلمين بليوني نسمة [(٢)] .

---

(١) رسالة مستقبل الإسلام والقرن الخامس عشر الهجري . د. محمد البهي ص ١١.

(٢) جريدة الإتحاد : ٢٥/ ٢/ ١٩٩٨ .

يقول الأستاذ فهمي هويدي : « المشكلة التي تؤرق الداعين إلى وقف نمو العالم الثالث تتمثل في العقبات التي يثيرها الإسلام » .

واستشهد سيادته بتقرير كندي حول الموضوع تضمن قول مسئول تنظيم الأسرة في منظمة التعاون الاقتصادي التنموي (O.E.C.D) إن الثقافة الإسلامية مسكونة بتعاليم تجعل من المسلمين أكبر مصدر للزيادة السكانية في العالم » ، وفي كتاب « الدولة العالمية الأولى « لمؤلفه الكاتب السياسي ذائع الصيت - على حد قول الأستاذ فهمي هويدي - ذكر أن لديه مليون سبب تدعوه للاعتقاد بأن الإسلام هو قوة المستقبل الصاعدة مشيرا إلى دليله في ذلك وهو : أن الأقطار الإسلامية هي الأسرع نموا في العالم ، فالمرأة في الدول المتقدمة تنجب في حياتها ١,٧ من الأطفال ، وفي دول الاتحاد السوفيتي السابق كانت تنجب ١,٢ أما

في الدول النامية غير الإسلامية فمعدل الإنجاب يصل إلى ٤,٥ ، بينما المرأة المسلمة تنجب في المتوسط ستة أطفال .

وذكر واتنبرج أن تعداد سكان العالم الإسلامي سنة ١٩٥٠ لم يكن يتجاوز ٣٧٥ مليون نسمة ، بينما يتوقع لذلك الرقم أن يرتفع إلى مليارين بعد عقدين من بداية القرن الواحد والعشرين .

وقد علق معدو التقرير - كما يقول الأستاذ فهمي هويدي - على ذلك قائلين : إن النمو المتسارع في سكان العالم الإسلامي بوجه أخص من أكثر ما يزعج المخططين الاستراتيجيين في أوربا ، الذين يدركون مدى التدهور الاستثنائي في معدلات الإنجاب بمختلف الأقطار الأوربية .

إزاء ذلك فقد حذر بيير ليلوش مساعد جاك شيراك عمدة باريس - أثناء كتابة هذا المقال للأستاذ

فهمي هويدي عـام ١٩٩٤ - من أن الفراغ السكاني في أوربا سيـملأ حتـمـا بواسطة طوابيـر النازحين من شـمال أفـريقـيا والشـرق الأوسط وآسيـا وشـبه القـارة الهندية ، وهي مناطق سيصل عـدد سكانها خلال ثلاثين عاما إلى أربعـة بلايين نسمة ، بينما سيـصبح الأوربيون حوالي خمسمائة مليون نسمة .

والفكرة ذاتهـا رددها - كمـا يقـول الأستـاذ فهـمي هويدي - جـان كلـود شيـزنيـز مـدير المركــز القـومي للدراسات السكانـية في باريس الذي قال بصـراحة : إن أوربا مـهـددة بالأسلمـة أو الأفـرقـة ، من جـراء زحف جيوش المسلمين والأفارقة إليها [1] .

وفي تقــرير أصــدره مكتب المتــابعـة السكـانيـة - واشنطن - عبـر عن الفزع من أن (المسلمين يمثلون الآن ٢٠٪ من البـشـر ، وهم أسرع المجـمـوعات الـبشـرية

(١) جريدة الخليج ٦/ ٩/ ١٩٩٤ .

تكاثرا ، وإذا استمرت المعدلات الحالية لنموهم فإنهم سيصبحون حوالي ٢٣./· من عدد سكان العالم ، وأوضح التقرير أن معدل النمو السكاني في الأمم الإسلامية ٢,٨./· سنويا ، وهذا المعدل أعلى بنسبة ٢٢./· عن البلاد النامية الأخرى ، وهو أعلى بنسبة ٨٣./· عن البلاد الصناعية[١] .

يقول الأستاذ عادل حسين تعليقا على ذلك : (في ضوء هذه الحقائق كان لا بد من تخطيط محكم لإجهاض الزيادة السكانية في بلادنا ، أي لضرب السبب الأول لتنميتنا الاقتصادية الممكنة ، والسبب الأول لمنعتنا وقوتنا في مواجهة الأعداء .. والتخطيط المحكم لإجهاض الزيادة السكانية لا بد أن يبدأ بتحريف العقائد الإسلامية والخروج بها عن مقاصدها ، فديننا في تفسيره الصحيح يحض على التكاثر مع ضمان الله بتوفير

---

(١) مقال عادل حسين بجريدة الشعب : ١٢/ ٨/ ١٩٩٤ .

الرزق إذا سعينا بجد في كسبه .. فكيف يتحول الإسلام إلى دين يدعو إلى تحديد النسل خشية إملاق ؟ هنا كان لا بد من أساليب « الدعاية السوداء » فأنت إذا أردت أن تقنع مجموعة من الناس بدعوة تخالف ما يؤمنون به ، وتعارض مصالحهم ، فخير طريقة لذلك أن تستخدم نفرا من بين هؤلاء الناس ، وتبعد الأجانب الذين قد يكونون محلا للشبهة) .

ومن هنا يأتي استغلال بعض الأقلام والشخصيات الإسلامية في الدعايات لتحديد النسل ، ومن هنا أيضا يأتي السبب في انعقاد المؤتمر السكاني في عاصمة من أهم العواصم الإسلامية [١] .

مشكلة إنتاج واستهلاك :

لقد تبين لنا أن هذه المشكلة التي تنعقد لها هذه المؤتمرات وتقام لها المجالس والإدارات والدعايات

---

(١) جريدة الشعب ١٢/٨/ ١٩٩٤ .

مشكلة مستوردة لا تخص العالم الثالث بقدر ما تخص الغرب الذي ضاق بها في بلاده نقصانا وأخذ يصدرها إلينا تنقيصا .

إنها فيما يتعلق بالعلاقة التاريخية بين الغرب والإسلام : مشكلة صراع بين الحضارتين الغربية والإسلامية .

وهي فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية : مشكلة علاقة بين الإنتاج والإستهلاك .

مشكلة سرف استهلاكي في الدول الصناعية المتقدمة وعقم إنتاجي في البلاد النامية .

تقول الباحثة جيرمين جرير : (إذا كنا نحن في الغرب نظن أن نوع الحياة هو ذلك النوع الذي نحياه في الغرب فإن الواضح أن عدد السكان الحالي في العالم لابد وأن يخفض عما هو عليه بدرجة كبيرة ، وعوضا

عن ذلك لابد لنا من إعادة النظر في طريقتنا الإستهلاكية القائمة على هدر كميات هائلة من الطعام من مثل ملايين الأطنان من بروتين اللحوم [1] .

ويقول سبارتكوس آر رئيس تحرير مطبوعة « جلوبال الأفريكان بوكيت نيوز » اللندنية : إنها مؤامرة من أوربا لجعل أغلبية العالم تضفي الاستقرار على سكانها ومن ثم يمكنها الاستمرار في العيش على موارد العالم »

ويقول الفيلسوف الفرنسي المسلم روجيه جارودي : « يأتي الأغنياء إلى القاهرة تحت غطاء الأمم المتحدة ليقولوا للفقراء : لا تنجبوا بعد الآن أطفالا كي نستطيع الاستمرار في نهبنا وإفراطنا « ونقلت صحيفة « الحياة »اللندنية عن جارودي قوله : « إذا كنتم تزعمون أن الأرض لا تستطيع إطعام جميع الناس فلماذا تجبر

(١) مجلة الثقافة العالمية العدد ١٧ .

الولايات المتحدة أوربا على تبوير ١٥./· من أراضيها الصالحة للزراعة لولا أنها تريد الإبقاء على صادرات وأسعار القمح الأمريكي على مستواها على حساب الجياع من الناس »

وفي تأكيد لوجهة النظر هذه يقول الدكتور حبيب نوير الأمين العام لاتحاد المؤسسات غير الحكومية العربية والأفريقية « الدول الغنية مصابة بالشيزوفرانيا ، عندما تتحدث عن مشاكل السكان فهي تعطي أولوية لعمليات تنظيم الأسرة ثم تصاب بالصمت لدى مطالبة الدول الفقيرة لها بالاشتراك في برامج التنمية) ويضيف : « ليس غريبا أن تأتي وثيقة المؤتمر التي وضعت بأقلام الدول الغنية وقد ابتعدت بدرجة ٩٠./· عن مجال التنمية » .

ويقول جارودي : « تحت عنوان « القنبلة الديموغرافية خدعة لترسيخ الاستغلال » مخاطبا الغرب

: (ما يهدد بالموت هو نموذجكم الجنوني الذي ما فتئتم منذ خمسة قرون تحاولون فرضه على الكرة الأرضية بأسرها بواسطة الاستعمار في البداية ثم بواسطة صندوق النقد الدولي) ويقول : (تخصيب الصحراء من داكار إلى مقدشيو بواسطة مضخات مائية تعمل بالطاقة الشمسية يكلف ٥ , ١ مليار دولار ، أي ما يعادل بناء حاملة طائرات) ويقول : (إن مؤتمر القاهرة لا يجب أن يسمح بصلب الإنسانية على صليب من ذهب لمحاولته الإبقاء على مثل علاقات القوة هذه بين أقلية مالكة وأكثرية مستغلة) .

وجاء في نشرة المعهد الشعبي للبحوث ومقره مدينة بالتيمور التي يصدرها خلال المؤتمر : (بالإمكان استضافة سكان العالم قاطبة في ولاية تكساس ، وبطريقة مريحة [١] .

---

(١) جريدة الأهرام ١٣/٩/١٩٩٤ . نقلا عن رويتر .

يقول جمال عبد الناصر في مناقشته لجان بول سارتر حول هذا الموضوع : (إن الحل الحقيقي ليس في حملات دعائية . إنه في زيادة الإنتاج .

على سبيل المثال - هكذا يقول عبد الناصر - كان عندي عشرة إخوة ، وأحد أصدقائي - يعني عبد الحكيم عامر - كان عنده ثلاثة عشر ، وأنا عندي الآن خمسة أولاد) [1] .

إن القضية الاقتصادية - وفي العالم الثالث بالذات ينصب فوق رأسه كل دعايات تحديد النسل - هي قضية سوء التخطيط وسوء الإدارة وعقم الإنتاج .

وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور عبد المجيد فراج أستاذ التخطيط الاقتصادي : (إنه إذا كان للاقتصاد مع السكان قضية ، فإن للسكان مع الاقتصاد قضايا : وكلها

---

(١) جريدة الإتحاد بأبو ظبي ١٢/ ٥/ ١٩٩٠ .